NDI
المعهد الديمقراطي الوطني

التقرير النهائي حول الانتخابات التشريعية في الجزائر

10 ماي 2012

المعهد الديمقراطي الوطني

التقرير النهائي حول
الانتخابات التشريعية في الجزائر

10 ماي 2012

الفهرس

عن المعهد الديمقراطي الوطني 5
شكر وتقدير 6
ملخص 7
مقدمة 11
السياق السياسي 12
استنتاجات وملاحظات 15
إلاطار الانتخابي 15
إدارة الانتخابات 16
تسجيل الناخبين 17
اعتماد ألاحزاب وتسجيل المرشحين 18
فترة الحملة الانتخابية 19
تعبئة وتحسيس الناخبين 20
فترة الصمت 22
الاقتراع 22
عد وفرز ألاصوات والنتائج 23
الملاحظات 24
تقييم النتائج وفترة ما بعد الانتخابات 26
التوصيات 29
الملاحق 35
أ. بيان بعثة تقييم مرحلة ما قبل الانتخابات (5 أفريل، 2012) 35
ب. ملخص لنتائج الانتخابات 45
ج. طاقم المعهد أعضاء الوفد الدولي لملاحظة الانتخابات 54

عن المعهد الديمقراطي الوطني

إن المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) منظمة غير حكومية، غير حزبية وغير ربحية، تستجيب لتطلعات الناس، في جميع أنحاء العالم، للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف وتعزز حقوق الإنسان الأساسية.

فمنذ تأسيسه في عام 1983، عمل المعهد وشركائه المحليين على دعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية من خلال تعزيز الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس التشريعية والمحافظة على الانتخابات، وكذلك على تعزيز مشاركة المواطنين والانفتاح ومساءلة الحكومة.

بوجود موظفين وعاملين في السياسة متطوعين من أكثر من 100 دولة، يجمع المعهد الديمقراطي الوطني الأفراد والجماعات لتبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات. ويتحصل الشركاء، في نطاق واسع، على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية والتي يمكن تكييفها لاحتياجات بلدانهم. فمقاربة المعهد الديمقراطي الوطني المتعددة الجنسيات تعزز الرسالة القائلة أنه في حين لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد، إلا أن بعض المبادئ الأساسية تقاسمها جميع الديمقراطيات.

ويؤيد عمل المعهد المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يعمل المعهد على تطوير قنوات اتصال مؤسسية بين المواطنين والمؤسسات السياسية، والمسؤولين المنتخبين، ويعزز قدرتها على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. ولمزيد من المعلومات حول المعهد، يرجى زيارة www.ndi.org.

شكر وتقدير

يعبّر المعهد عن امتنانه لأعضاء الخمسة لبعثة تقييم ما قبل الانتخابات، و للملاحظين على المدى الطويل السبعة الذين ساهموا بوقتهم وخبرتهم لنجاح هذه المهمة. ويشكر المعهد مختلف السلطات الحكومية والمرشحين وموظفي الانتخابات، وقادة ألاحزاب السياسية، ونشطاء المجتمع المدني الذين سهّلوا عمل البعثة. ويعرب المعهد عن تقديره وشكره للشعب الجزائري على حسن الترحيب والتعاون طوال المهمّة.

ويشكر المعهد وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية على دعوتها للمعهدِ لاجراء مهمة الملاحظة الدولية للانتخابات في الجزائر، وكذلك وزارة الداخلية والمجموعات المحلية على تقديم الاعتماد لملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني.

وبإلاضافةٍ إلى ذلك، يعرب المعهد عن امتنانه للمسئولين الحكوميين والقادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني، الذين كانت المعلومات التي قدموها من خلال اللقاءات بمثابة موارد قيمة لبعثة المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات، ولوفد الملاحظين على المدى الطويل ، ولهذا التقرير الحالي.

وقد تم تمويل هذا البرنامج من خلال منحة من مبادرة الشراكة الشرقَ أوسطية (MEPI) لوزارة الشؤون الخارجية للولايات المتحدة. وتعتبر آلاراء المعبّر عنها هنا آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مبادرة الشراكة الشرقَ أوسطيةَ أو كتابة الدولة للشؤون الخارجية.

الملخص

لم تكن الجزائر، على الرغم من تاريخها الفريد ومكانتها الاقتصادية في المنطقة، في مأمن من المطالب المتعقة بمزيد من الشفافية، والمساءلة والحرية السياسية التي تجتاح منطقة الشرق ألاوسط وشمال أفريقيا. وردا على الاحتجاجات الشعبية المتزايدة والضغوط من أجل التغيير السياسي، أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، في أبريل 2011، عن إطلاق عملية إلاصلاح، لتشمل مراجعة الدستور الجزائري. وأشار الرئيس أيضا إلى أنه، و للمرة ألاولى، سوف يلعب المجلس الوطني الشعبي دورا رائدا في عملية المراجعة. ونتيجة لذلك، اكتسى موعد الانتخابات التشريعية لشهر ماي 2012 أهمية متزايدة. وبعد سنوات من انتخابات كان يُنظر إليها على أنّها تزوير على نطاق واسع، أعلن المسئولون تدابير جديدة لضمان الشفافية وأصبحت الانتخابات تعد اختبار مهم لمشاركة المواطنين في العملية السياسية، وللثقة في مصداقية العملية الانتخابية.

ولإظهار الدعم الدولي لتطوير الديمقراطية في الجزائر، نظم المعهد الديمقراطي الوطني بعثة محدودة العدد لملاحظة الانتخابات تتألف من فريق من خمسة أشخاص لتقييم فترة ما قبل الانتخابات وسبعة ملاحظين على المدى الطويل. وأجرى المعهد أنشطته وفقا للقانون الجزائري ووفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، والذي تبنّته 40 منظمة حكومية وغير حكومية.[1]

عقدت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم بيئة ما قبل الانتخابات مؤتمر صحفي في 5 أبريل في الجزائر العاصمة أين أعلنت نتائج تقييمها.

وفحصت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات التدابير التي أدخلت حديثا قبيل الانتخابات بهدف تعزيز المزيد من الشفافية. وقد يشير إنشاء لجان رقابة وإشراف، واحدة جديدة وألاخرى أعيد تشكيلها، وكذلك دعوة ملاحظين دوليين وتخصيص حصة جديدة لتمثيل المرأة في قوائم مرشحي ألاحزاب إلى إرادة سياسية متزايدة لتنظيم انتخابات أكثر شفافية وتشاركية. وفي الوقت نفسه، فإن انعدام الوضوح بشأن دور كل من لجنتي الرقابة وإلاشراف وكذا الشكوك حول مدى دقة القائمة الانتخابية ورفض السلطات لاعتماد ملاحظين مواطنين مستقلين يلقي الشك والريبة على الروح الجديدة لإلاصلاح. وأعرب العديد من الجزائريين عن أملهم في أن هذه العملية الانتخابية ستعمل على إطلاق المزيد من إلاصلاحات الجذرية للنظام السياسي في الجزائر ولكنهم أصبحوا أكثر تشكيكا في العملية على مر ألايام. وعلاوة على ذلك، لاحظ ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني فتورا في الحملات الانتخابية لألاحزاب وضعفا في مشاركة الناخبين مما انعكس على نسبة المشاركة يوم الاقتراع.

1 يمكن إلاطلاع على هذا إلاعلان بمختلف اللغات على الموقع http://www.ndi.org/node/13494

إن العدد المحدود لاعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني يوم الاقتراع لم يسمح للمعهد بتغطية جزء كبير من 45000 مركز اقتراع في الجزائر. ومع ذلك، لاحظ المعهد، في المراكز التي زارها أن الانتخابات قد مرت بهدوء وبسلاسة نسبيين، مع توفّر المواد الانتخابية اللازمة ووجود أعضاء مكاتب التصويت في المراكز. وبدا إلاقبال في كثير من المناطق منخفضا، ولاسيما لدى الناخبين الشباب. وكان هناك التباس حول إجراءات التصويت لدى جزء من أعضاء مكاتب التصويت والناخبين مما أدى في بعض ألاحيان إلى بعض الفوضى. وأدى التطبيق غير المنتظم للقواعد التنظيمية إلى مزيد من الارتباك خلال فرز ألاصوات وعدّها. وقد تمّت هذه الخطوات تحت مراقبة ممثلي ألاحزاب الذين استغلوا القوانين الجديدة التي تسمح لهم بحضور هذه المرحلة من العملية الانتخابية. وقد أعلنت السلطات الانتخابية نسبة المشاركة النهائية بـ 43.1 في المئة، على الرغم من إلغاء 18.2 في المئة من أوراق الاقتراع الباطلة، وهذا مؤشر على تصويت احتجاجي كبير.[2] وفي غياب إطار قانوني لمراقبة الانتخابات من قبل المجتمع المدني، تحالفت 25 جمعية من المجتمع المدني الجزائري للقيام بعملية مراقبة غير رسمية بمشاركة أكثر من 500 مراقبا في 15 ولاية، وأصدرت بيانا بعد وقت قصير من يوم الانتخابات مشيرة فيه إلى النتائج ألاولية. ومن المتوقع أن يصدر التحالف تقريره النهائي الشامل.

ملصقات قائمة المرشحين خط الشارع في الجزائر العاصمة.

وقد فوجئ معظم ألاحزاب والمواطنين عندما أعلنت النتائج وأظهرت أن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم قد فاز بما يقرب من نصف عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني البالغ عددها 462 مقعدا. وقد أصيب بخيبة أمل كبيرة تحالف إلاسلاميين ، تحالف الجزائر الخضراء ، الذي احتل ومن بعيد المركز الثالث ، وكان هذا التحالف يأمل في تحقيق مكاسب كبيرة على غرار انتصارات إلاسلاميين ألاخيرة في المغرب وتونس المجاورة. وعلى الفور، ادّعى هذا التحالف وأحزاب أخرى بأن الانتخابات كانت مزورة، ولكنهم فشلوا في تقديم أدلة لدعم ادّعاءاتهم. وبفضل القانون الجديد الذي حدّد حصص جديدة للنساء، ارتفع تمثيل النساء في المجلس الشعبي الوطني من 7.7 في المئة إلى 31.6 في المئة و تمثل هذه النسبة، إلى غاية آلان، أعلى تمثيل تشريعي في أي بلد عربي.

عندما اجتمع البرلمان الجديد يوم 26 ماي، غادر القاعة ٧٧ نائبا ينتمون لتحالف الجزائر الخضراء ولائتلاف يمثل 14 حزبا صغيرا، أي ما يشكّل 17 في المئة من المجلس الشعبي الوطني، احتجاجا على التزوير المزعوم.[3] وسعيا منها لفهم نتائج الانتخابات، فقد قضى العديد من الأحزاب الأسابيع التي تلت الانتخابات غارقة في المناقشات الداخلية. وبما أن الجزائر تتّجه نحو الانتخابات المحلية المتوقع إجراءها في نوفمبر 2012، فقد زاد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من جو عدم اليقين السياسي بتأخير تعيين رئيس الوزراء الجديد والحكومة، الأمر الذي كان يقوم به في السابق في غضون أيام من الاعلان عن نتائج الانتخابات.

2 بالنسبة لنظم الاقتراع ألاحادية الورقة ألاكثر تعقيدا، عادة ما يعتبر ملاحظو الانتخابات الدوليون معدل نسبة ألاصوات الملغاة بـ 10 في المائة أو أكثر خارج نطاق ما يمكن تسميته بـألاخطاء « العادية» ، وعادة ما يرجع ذلك إلى سوء فهم الناخبين لاجراءات التصويت. ومع نظام الاقتراع المتعدد ألاوراق البسيط نسبيا مثلما هو الحال للجزائر، فإن عتبة ما يمكن اعتباره مؤشرا لتصويت احتجاجي متعمد هو أقل من ذلك بكثير.

3 لم يرجع أي من النواب الذين انسحبوا من الجلسة ألاولى للمجلس الشعبي الوطني الجديد عند انتهاء الجلسة في أوائل شهر يوليو.

واستنادا إلى ملاحظات الوفد ، وتماشيا وروح التعاون الدولي، يقدم المعهد التوصيات التالية لدعم العمليات الانتخابية في المستقبل، والتقدم الديموقراطي للجزائر ككل:

للحكومة الجزائرية وللقادة السياسيين:

1. إنشاء لجنة انتخابية مستقلة، تدعمها لجان إشراف ومراقبة دائمة وتكون مخولة لمراجعة وتقديم توصيات بإدخال تحسينات على العملية الانتخابية.

2. تشجيع ودعم مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار السياسي، ولا سيما في عملية إلاصلاح الدستوري المرتقب.

للسلطات الانتخابية:

3. تطوير إجراءات اعتماد الملاحظين المواطنين المستقلين لمراقبة العمليات الانتخابية في المستقبل.

4. المحافظة على بيئة انتخابية آمنة دون إضعاف قدرة ألاحزاب السياسية أو المرشحين أو الملاحظين من لعب دورهم المناسب في العملية الانتخابية.

5. زيادة فرص الحصول على القائمة الانتخابية من قبل ألاحزاب السياسية والمواطنين، والسماح لعمليات تدقيق مستقل وشامل لهذه القائمة.

6. وضع برنامج شامل لتوعية الناخبين واطلاعهم عن جميع جوانب العملية الانتخابية.

7. إعادة النظر في برنامج تكوين وتدريب أعضاء مكاتب التصويت للتأكد من فهم جميع إلاجراءات يوم الاقتراع.

8. التشاور مع ألاحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني عند إجراء مراجعة تصميم ورقة الاقتراع.

9. اتخاذ الخطوات اللازمة للسماح لرقابة أكبر وأكثر انتظاما لعمليات الفرز والعد.

لألاحزاب السياسية:

10. تحسين التواصل مع الشباب قصد تعزيز مشاركتهم في العملية الانتخابية كناخبين ونشطاء وقادة المستقبل.

11. دعم ممثلات المرأة المنتخبة ومنحها مزيدا من الفرص للمشاركة في عمليات صنع القرارات الحزبية.

12. إعداد برامج ألاحزاب التي تستجيب لتطلعات الناخبين.

13. تحسين تكوين وتدريب ممثلي ألاحزاب لتعزيز قدرتهم على المراقبة والتعليق على جميع عمليات واجراءات يوم الاقتراع.

لوسائل إلاعلام:

14. زيادة التدابير اللازمة لضمان نزاهة إلاعلام عن العمليات الانتخابية، والنظر في وضع مدونة اخلاقيات وسائل إلاعلام.

لمنظمات المجتمع المدني:

15. مواصلة مراقبة العمليات الانتخابية، مع المدافعة لاعتماد رسمي للملاحظين المواطنين للانتخابات.

16. تحسيس الناخبين، وتشجيع النقاش العام لتسهيل المشاركة الجماهيرية في الانتخابات المقبلة.

مقدمة

كما هو الحال في أماكن أخرى من العالم العربي، خرج المواطنون الجزائريون إلى الشوارع عام 2011 للمطالبة بالتغيير السياسي. وردا على ذلك روّجت الحكومة الجزائرية للانتخابات التشريعية المقررة في ماي 2012 كمدخل لعملية إصلاح أكبر وقامت بجهود كبيرة لتشجيع الناخبين على المشاركة. وقد كانت المشاركة في الانتخابات ألاخيرة محدودة للغاية، لان ثقة الشعب في المؤسسات المنتخبة قد تآكلت باطراد بعد سنوات مما كان ينظر إليها من أنها انتخابات مزوّرة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة، كانت الحملة الانتخابية، المحددة بثلاثة أسابيع، فاترة، ولم يكن هناك أي حزب ألهم الناخبين. وفي نهاية المطاف، زاد حزب جبهة التحرير الوطني حصته من المقاعد في الانتخابات التي جرت والتي تمثلت في نسبة مشاركة ضعيفة، ونسبة عالية من ألاصوات الملغاة، ومزاعم للتزوير الذي ميز الانتخابات السابقة. وعلى الرغم من أن الانتخابات كانت سلمية الى حد كبير، فإن معدل إلاقبال على التصويت وعدد ألاصوات الملغاة، كما ورد رسميا 43.1 في المئة و 18.2 في المئة، على التوالي، يشير إلى أن الكثير من الجزائريين خابت آمالهم من العملية السياسية في بلادهم.

وقد أرسل المعهد الديمقراطي الوطني بعثة دولية لملاحظة الانتخابات مؤلفة من 12 خبيرا في الانتخابات وملاحظين على المدى الطويل أتوا من ثمانية بلدان مختلفة لتقييم أجواء فترة ما قبل الانتخابات واجراءات يوم الاقتراع والفترة التي تلت الانتخابات. وبدأت البعثة بوفد يتكوّن من خمسة أشخاص لتقييم فترة ما قبل الانتخابات من 30 مارس إلى 5 أبريل. ومن خلال عقد اجتماعات في الجزائر العاصمة وفي ولايتي الشلف وتيزي وزو، سعى الوفد إلى الحصول على فهم شامل للسياق الانتخابي والتحضيرات التي جرت. وفي بيان رسمي في ختام مهمته، اقترح الوفد توصيات يمكن تنفيذها قبل يوم الانتخابات لتحسين شفافية العملية، بما في ذلك السماح لممثلي ألاحزاب لمراقبة إجراءات الفرز والعد واعتماد ملاحظين مواطنين جزائريين، وتوضيح نظام حصص النساء، وازالة الغموض الذي تتسم به إلاجراءات الانتخابية الصادرة حديثا. وقد أوفد المعهد في وقت لاحق 7 ملاحظين على المدى الطويل من 14 أبريل إلى 16 ماي. وقد التقى الملاحظون على المدى الطويل قبل الانتخابات و انطلاقا من المراكز السكانية الرئيسية في الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران و الولايات المجاورة خلال فترة إقامتهم، مع ألاحزاب السياسية والمسؤولين عن الانتخابات وقادة المجتمع المدني، والمواطنين، وحضروا عملية التصويت واجراءات فرز وعد ألاصوات يوم الاقتراع، وأجرى الملاحظون كذلك مناقشات متابعة بعد إعلان النتائج. وقد اعتمدت البعثة على 25 عاما من خبرة المعهد الديمقراطي الوطني في ملاحظة أكثر من 200 عملية انتخابية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كأعضاء مشاركين في عملية ملاحظة انتخابات البرلمانية في الجزائر عام 1997 لألامم المتحدة.

ويلخص هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها بعثة المعهد الديمقراطي الوطني، ويقدم توصيات لتعزيز الممارسات الديمقراطية، وتعزيز الشفافية وإشراك المواطنين، وتحسين إجراء الانتخابات في المستقبل.

السياق السياسي

عرفت الجزائر، منذ استقلالها عن فرنسا عام 1962، تاريخا انتخابيا مضطربا. وإلى غاية أواخر الثمانينيات، كانت الانتخابات، في ظل هيمنة الجيش والحزب الواحد، مجرد إجراء شكلي ينظم دوريا لإعادة إضفاء الشرعية على حكم جبهة التحرير الوطني. وقد قدّم الانفتاح السياسي في عام 1988، وذلك استجابة للضغوط الشعبية التي أثارتها معاناة الجزائريين الاقتصادية، ألامل في المشاركة في عملية ديمقراطية حقيقية لأول مرة. وانضم المواطنين، ولا سيما الشباب، إلى النقاش السياسي بأعداد لم يسبق لها مثيل، والتحق العديد منهم بلواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو حزب إسلاماوي كان يراه الجزائريون على أنه نقيض للنظام الحاكم. وبعد الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة ألاولى من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، تدخل الجيش لتجنب استيلاء الاسلاميين على السلطة بإلغاء انتخابات الجولة الثانية واعتقال آلالاف من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكان إلغاء الانتخابات التنافسية ألاولى في الجزائر بداية عشر سنوات من الحرب ألاهلية والصراع العنيف بين المتشددين الإسلاميين والجيش. وأدت الحرب ألاهلية بحياة مئات آلالاف من المواطنين، وأثرت سلبا على جيل كامل من الجزائريين. وفي حين أن السنوات العشر الماضية شهدت عودة الاستقرار في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فإن الكثير من الجزائريين قد وصفوا الانتخابات ألاخيرة أنها قد تم إدارتها والتلاعب بها بعناية.

وتعتبر العملية السياسية في الجزائر حكرا على النخبة في البلاد، بإلاضافة الى عدم اهتمام العديد من المواطنين بالسياسة، لا سيما على الصعيد الوطني. وكانت نسب المشاركة الرسمية للانتخابات ألاخيرة منخفضة و ترافقها زيادة معتبرة في عدد ألاصوات الملغاة التي غالبا ما تعتبر على أنها أصوات احتجاجية. ولكن ورغم ما قد توحيه مثل هذه ألاصوات الاحتجاجية[4]، إلاّ أن اللامبالاة الشعبية اتجاه السياسة الرسمية لا تعني أن الجزائريين غير سياسيين بطبيعتهم. بل على العكس، وحتى وأن ابتعدوا عن صناديق الاقتراع، في العقد ألاخير فإن الجزائريين قد تبنوا «ثقافة الاحتجاج» عن طريق إلاضرابات العُمّالية والمظاهرات ضد المظالم الاجتماعية والاقتصادية. ويشير المحللون إلى القدرة الكبيرة لّلاجهزة ألامنية للحكومة والثروة النفطية الهائلة التي من شأنها أن تقمع وتكسر وتبطل الحركات الاحتجاجية ومنعها من الانتشار على نطاق أوسع مما قد يهدد إلاستقرار الراهن. وعلى الرغم من هذا، فعلامات الاستياء الشعبي في تزايد. فإن الشباب على وجه الخصوص، والذين شعروا بخيبة أمل بسبب الفساد والبطالة ونقص السكن والبيروقراطية المفرطة التي تخنق الفرص الاقتصادية، عبّروا عن غضبهم من خلال احتجاجات على نطاق ضيق، وأعمال تخريب، ومحاولات يائسة للهجرة إلى أوروبا.

إن الانتفاضة الشعبية التي بدأت في تونس في أواخر عام 2010 أظهرت إحباط المواطنين في مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك في الجزائر. وعندما زادت وتيرة الاحتجاجات المنتشرة، واجهتها الحكومة بحملات أمنية وامتيازات اقتصادية. ففي شهر أبريل 2011، وعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإصلاحات سياسية آملا في إضعاف الشهية للثورة. وقد ساعدت التدابير الاقتصادية للسماح للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتخفيف القيود المفروضة على المعاملات المالية المحلية على تعزيز

4 امتنع أكثر من 50 في المائة من الناخبين من المشاركة في الانتخابات البرلمانية الماضية في الجزائر ، في عامي 2002 و 2007. وكانت نسب ألاصوات الملغاة في هذه الانتخابات 10.4 في المائة و 14.4 في المائة على التوالي، وهي نسب خارج المعايير الدولية لما يمكن اعتباره بالنسب العادية لّلاصوات الملغاة، فهي في الحقيقة مؤشر لعمل متعمّد يغذيه الاستياء الشعبي.

الدعم من قبل كبار رجال ألاعمال. ويقول الجزائريون أيضا أن صور الحرب ألاهلية في ليبيا المجاورة، وذكريات «العشرية السوداء» في الجزائر نفسها كانت عوامل غير مشجعة لانتفاضة شعبية واسعة النطاق. ولكن الاستياء الشعبي اتجاه الفشل الملحوظ للعملية السياسية في الجزائر، بإلاضافة إلى انعدام ألامن الاقتصادي في دولة ذات ثروة نفطية هائلة، ما يزال قائما مع وقف عملية إلاصلاح.

ففي يناير 2012، أعلن الرئيس بوتفليقة أن الانتخابات ستجرى يوم 10 ماي. وشمل القانون الانتخابي الجديد، الذي صدر في ذلك الشهر، تدابير عديدة بعضها يتفق مع القانون السابق، وبعضها آلاخر أعيد بعثها، وبعضها جديدة، تهدف إلى زيادة ثقة الجمهور في نزاهة العملية. وقد نظّم القانون المعدّل حول ألاحزاب السياسية إجراءات اعتماد ألاحزاب، وصدر قانون جديد يتعلّق بالحصص المحددة لمشاركة المرأة في قوائم المرشحين. وكانت بعض ألاحكام الواردة في هذه القوانين موضع جدل كبير لدى القادة السياسيين والصحافة في ألاشهر التي سبقت إصدارها، وكان القانون المعدل حول الجمعيات أكثر جدلا ونقاشا، حيث فرض هذا القانون قيودا كبيرة على المجموعات المستقلة التي قد تلعب دورا مهما في دعم مصداقية الانتخابات. وفي حين أن المجلس التشريعي لم يكن له إلا قليلا من سلطة صنع القرار ، فقد أشار الرئيس بوتفليقة مرارا إلى أن البرلمان الجديد سوف يلعب دورا رئيسيا في العملية المتوقعة للتعديل الدستوري. وبإلاضافة إلى التغييرات التي طرأت على إلاطار القانوني، أدخلت الحكومة، تدابير جديدة أخرى بما في ذلك اعتماد ألاحزاب السياسية الجديدة ودعوة مجموعة أوسع من الملاحظين الدوليين، لإظهار التزامها بتنظيم انتخابات شفافة وتنافسية. ففي خطابه في ديسمبر 2011، قال الرئيس بوتفليقة أن الانتخابات «ستجري في ظل تعددية لم يسبق لها مثيل»، بمشاركة ألاحزاب السياسية الجديدة وبذل جهود لتعبئة المواطنين وإنهاء التوجّه لانخفاض نسبة المشاركة.

امرأة شابة مرت بمكتب حملة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في وسط العاصمة.

وسرعان ما رأى القادة السياسيين الانتخابات على أنها اختبار لقدرة الحزبين الحاكمين، جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديموقراطي في صد الموجة إلاسلاموية التي تجتاح المنطقة وكانت ألاحزاب مثل النهضة في تونس، وحزب العدل والتنمية في المغرب، وجماعة إلاخوان المسلمين في مصر قد فازت مؤخرا وبكل شرعية في الانتخابات من خلال التأكيد على مكافحة الفساد والامتثال بالتعاليم الدينية. واستقوت بهذا التوجه حركة مجتمع السلم (أو حمس) وانفصلت عن شركاءها في إلائتلاف الحاكم يوم 1 يناير. وفي تلك ألاثناء واجهت جبهة التحرير الوطني فترة الحملة الانتخابية وهي في صراع داخلي بين الحرس القديم وجيل الاستقلال، بقيادة عبد العزيز بلخادم ألامين العام للحزب ومجموعة إلاصلاحيين أغلبهم من الشباب. وقد علّقت وسائل إلاعلام بشكل كبير على هذا النزاع الداخلي الذي أدى إلى تصويت على حجب الثقة لبلخادم شهر واحد فقط قبل الانتخابات، وإلى مشادات كلامية بين ألامين العام وخصومه إلاصلاحيين في الشارع خارج المقر الوطني للحزب عشية فترة الحملة الانتخابية. وفي الوقت نفسه، اختار الحزب المعارض وهو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مقاطعة الانتخابات، مشيرا إلى

مخاوف حول مصداقيتها، في حين أن جبهة القوى الاشتراكية انضمت إلى المعترك السياسي بعد مقاطعة جميع الانتخابات الوطنية على مدى العقد السابق.

واكتست الانتخابات أهمية كبيرة بعد قرار الحكومة دعوة أكبر عدد من الملاحظين الدوليين واضفاء المصداقية بنسبة كبيرة في مشاركة الناخبين. وعند بدء الاستعدادات، بدأ ينظر إلى الانتخابات على أنها اختبار لاستعداد الحكومة للسماح لتعددية سياسية حقيقية، ولقدرتها على غرس الثقة في جمهور الناخبين، ولنواياها قبل الإصلاحات الدستورية الموعودة. وربما أهم من ذلك، جاءت الانتخابات لتمثّل دعم الشعب الجزائري لاصلاحات الرئيس بوتفليقة.

استنتاجات وملاحظات

الإطار الانتخابي. كان الإطار القانوني الانتخابي الجديد، الذي صدر في يناير 2012، لا يختلف، في الواقع، كثيرا عن سابقه. فقد أبقى القانون الانتخابي المعدل على التمثيل النسبي، وعلى نظام الأكبر عدد متبقي و دوائر متعددة الأعضاء.[5] ويحتفظ أيضا بضرورة حصول الحزب على ما لا يقل عن خمسة في المئة من الأصوات في دائرة انتخابية لكي يكون مؤهلا لكسب مقاعد في تلك الدائرة. وينظم الإطار القانوني أيضا حدود الإنفاق في الحملة وكذا مساهمات الدولة.[6] وتماشيا مع المتطلبات القانونية التي تشترط توافق التمثيل والتوزيع السكاني، ارتفع عدد المقاعد في البرلمان من 389 إلى 462 استنادا الى أرقام التعداد السكاني الجديد. وفي الوقت نفسه، سمح قانون جديد حول الأحزاب السياسية بفتح المجال لاعتماد أحزاب سياسية جديدة قبل الانتخابات، وبتقديم حصة جديدة للنساء لتوسيع الفرص المتاحة للمرأة للمشاركة في السياسة الانتخابية والفوز بمقاعد في المجلس.

وأشار الفاعلون في المجال السياسي لملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني أن الجزء الكبير من الإطار الانتخابي المجدّد تم المصادقة عليه دون مناقشة عامة كبيرة. وقالت جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية أن التنقيحات التي أدخلت لم تكن من خلال عملية تشاورية واسعة، ولكنها لم تنقل انتقادات صريحة أو مخاوف بشأن نوع النظام الانتخابي، أو عتبة الخمسة في المئة، أو تحديد الدائرة الانتخابية. فخيار التخلي عن نهج يقوم على المشاركة يعزز المفاهيم العامة التي، على الرغم من تأكيدات رسمية عن حقبة جديدة من الشفافية، فلا يزال صنع القرار يحدث وراء أبواب مغلقة. وعلاوة على ذلك، ونظرا لان النظام الانتخابي في الجزائر يترجم الأصوات إلى مقاعد من خلال صيغة رياضية معقدة يساهم في ارتباك الأحزاب السياسية والمواطنين، فضلا عن الاعتقاد الذي لا يزال واسع الانتشار بأن السلطات الانتخابية تعيّن المقاعد بطريقة تعسفية بدلا من أن يكون تخصيص المقاعد على أساس نتائج التصويت الفعلي. وربما قد ساهم التعقيد ونقص الشفافية في عملية تخصيص المقاعد في سوء الفهم والشكوك لدى الأحزاب والمواطنين عند إعلان نتائج الانتخابات.

وقد سمع الملاحظون مرارا شكاوى حول غموض العديد من المواد الرئيسية في الإطار القانوني. ولم تصدر أو توضّح بعض القوانين التنظيمية أو المبادئ التوجيهية المشار إليها في قانون الانتخابات إلا في وقت متأخر من هذه العملية، مما أدى إلى تعقيد جهود الأحزاب لإدارة الحملة الانتخابية واحترام القواعد التنظيمية. وساهمت الجهود القليلة التي بذلت في تحسيس الأحزاب والمواطنين حول الإجراءات والقوانين السائدة والجديدة على حد سواء وفي نقاط عديدة في تقديم تفسيرات مختلفة، وتطبيق غير متناسق. ومن الأمثلة على ذلك نذكر القواعد التنظيمية المتعلقة بتسجيل أفراد الجيش، وبمتطلبات تحديد هوية الناخبين، والتعامل مع المواد الانتخابية غير المستخدمة، ومهام لجان المراقبة (الأحزاب السياسية) والإشراف (القضاة). وهناك مثال قوي بشكل خاص وهو القانون الجديد المتعلق بمشاركة المرأة، الذي يحدّد الحد الأدنى من المرشحات

5 طبقا لطريقة أكبر عدد متبقي ، توزع المقاعد في جولتين: أولا، يتم منح المقاعد للأحزاب التي حققت الحصة الانتخابية، والتي تحدد وفقا لطريقة هار أي عدد الأصوات الإجمالي مقسوم على مجموع المقاعد. ومن ثم طرح الحصة من مجموع الأصوات. ثم يتم منح جميع الأحزاب التي لها عدد الأصوات فوق العتبة القانونية – خمسة بالمائة وفقا لقانون الانتخابات في الجزائر– مقاعد طبقا لما لها العدد الأكبر من الأصوات (أو «الباقي الأكبر») حتى يتم تخصيص جميع المقاعد. فالنظام في الجزائر يتبع نظام القائمة المغلقة، وهذا يعني أن كل حزب يحدد ترتيب المرشحين.

6 تحدّد المواد 207 و 208 من قانون الانتخابات لعام 2012 الإنفاق في الحملة إلى غاية 1 مليون دينار جزائري (حوالي 12600 $) لكل قائمة مرشحين، وتنص على تسديد ما يصل إلى ربع تكاليف الحملة للقوائم التي تحصل على ما لا يقل عن 20 في المائة من الأصوات.

في كل قائمة مرشحي ألاحزاب استنادا إلى حجم الدائرة الانتخابية، ولكنه لم يحدد آلالية التي سيتم توزيع المقاعد لاحترام هذه الصيغة أيضا.[7] ونتيجة لذلك، -اضطرت وزارة الداخلية إلى إنشاء نظام رياضي يضمن انعكاس النسب المحددة لقوائم المرشحين في تخصيص المقاعد في نهاية المطاف. وعلى الرغم من أن الوزارة قد أشارت إلى أنها وضعت هذا النظام بالتشاور مع وزارة العدل، ولجنة ألاحزاب السياسية قبل القيام بمزيد من الجهود لابلا غ ألاحزاب، فإن توعية الجمهور لم تكن في المستوى المطلوب. وحتى في ألايام ألاخيرة قبل الانتخابات،استمر نشطاء ألاحزاب، والمنظمات النسائية، والمواطنين في التعبير لملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني عن الغموض الذي يكتنف كيفية ترجمة حصة القائمة الانتخابية إلى مقاعد بعد التصويت.

إدارة الانتخابات. أعاد إلاطار الانتخابي تشكيل إدارة الانتخابات وأدخل هيئتين جديدتين للرقابة وإلاشراف، وكانت إحدى الهيئتين موجودة في شكل مماثل في الدورات السابقة. وظلت السلطة العامة لإدارة الانتخابات بحوزة وزارة الداخلية، على الرغم من وجود لجنة ألاحزاب السياسية ولجنة القضاة ولكن بمهام رقابة وأشراف محدودة. وأشار مسئولون حكوميون مرارا إلى أن هذه اللجان ضامنة لشفافية الانتخابات ومصداقيتها. ومع ذلك، يبدو أن عدم وضوح أدوارها وسلطتها قد ساهم في الارتباك الذي ساد مراحل متعددة من العملية. وبإلاضافة إلى ذلك، أعاقت أسئلة أساسية حول نزاهة هذه الهيئات ومهامها المحدودة قدرتها لتكون بمثابة هيئات مراقبة واشراف مستقلة فعلا. وفي حين أن العديد من أعضاء مكاتب التصويت هم من النساء، لاحظ ملاحظوا المعهد الديمقراطي الوطني مرارا وتكرارا نقص تمثيل المرأة في اللجان أو في قيادة إدارة الانتخابات، وعدم وجود هذا يثير تساؤلات حول الالتزام بالمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، تشكل النساء 60 في المئة من القضاة في الجزائر،[8] ولكن عدد قليل جدا منها كان موجود ضمن قيادة لجنة إلاشراف عندما زار ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني مقرها.

جدول الفترة الانتخابية

- 12 جانفي: نشر قانون الانتخابات
- 9 فبراير: الرئيس بوتفليقة يعلن عن تاريخ الانتخابات
- 12 فبراير: إطلاق العملية إلاستثنائية لتسجيل الناخبين
- 21 فبراير: نهاية العملية إلاستثنائية لتسجيل الناخبين
- 26 مارس: آخر يوم لتسجيل المرشحين
- 5 أبريل: آخر يوم لإخطار أو رفض قوائم المرشحين
- 8 أبريل: آخر يوم للطعن في قوائم المرشحين المرفوضة
- 10 أبريل: آخر يوم لتقديم الطلبات لاستبدال الترشحات المرفوضة وتعيين موظفي الانتخابات
- 13 أبريل: آخر يوم للمحكمة لاخذ قرارها فيما يخص الاستئنافات
- 15 أبريل: انطلاق الحملة الانتخابية
- 20 أبريل: تقديم قوائم ممثلي المرشحين
- 30 أبريل: تقديم لائحة ممثلي المرشحين البدائل
- 6 ماي: نهاية الحملة الانتخابية
- 7 ماي : بداية فترة الصمت
- 10 ماي: يوم الانتخابات
- 13 ماي: إرسال نتائج الولايات للمحكمة الدستورية
- 16 ماي: اعلان النتائج النهائية من طرف المحكمة الدستورية

وزارة الداخلية: وكما هو الحال في الانتخابات السابقة، حافظت وزارة الداخلية بمسؤولية إدارة الانتخابات عموما، بما في ذلك تعيين أعضاء مكاتب التصويت، وقامت بتسيير التحضيرات اللوجستية على مستوى اللجان إلادارية البلدية والولائية. فعلى المستوى البلدي، تألفت اللجان المعينة من قبل الوالي من قاض رئيسا، ونائبا للرئيس، واثنين من مسئولين عن الانتخابات. وعلى المستوى الولائي، عين وزير العدل ثلاثة قضاة لتكوين كل لجنة. وقبل الانتخابات، أعربت

7 وفقا للمادة 2 من القانون المذكور، القانون العضوي رقم 12-03، يكون التوزيع كالتالي: 20 في المائة للدوائر التي لها أربعة مقاعد، و 30 في المائة لخمسة مقاعد أو أكثر، و 35 في المائة ل 14 مقعدا أو أكثر، و 40 في المائة ل 32 مقعد أو أكثر، و 50 في المائة بالنسبة لمقاعد للجالية الوطنية في الخارج. وتنص المادة 3 على: «توزع المقاعد بين ألاصوات التي تحصّلت عليها كل قائمة، وتخصص النسب المحددة في المادة 2 أعلاه، وجوبا للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة ».

8 مجلة «جون أفريك»، 1 أبريل 2012، صفحة 65.

جهات فاعلة قليلة، تحدث ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني معها، عن انشغالاتها حول التحضيرات المادية للانتخابات. وكانت أكثرية الانتقادات موجهة لحياد الإدارة، إذ ذكّرت بعض ألاحزاب وكذلك بعض المرشحين والمواطنين التزوير الذي ساد الانتخابات السابقة. واعترف الجميع بقدرة الوزارة في إدارة الخدمات اللوجستية للانتخابات، وشكك العديد في إرادتها السياسية لاجراء انتخابات شفافة حقا.

اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات. تتشكل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات من ممثلين عن جميع ألاحزاب والمرشحين المشاركين في الانتخابات، وقد تم إنشاءها على غرار لجنة مماثلة كانت موجودة في الدورات الانتخابية السابقة، مع فارق بارز وهو أن رئيس اللجنة الجديدة يتم اختياره من قبل أعضائها بدلا من أن يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية. وكانت اللجنة الوطنية واللجان الفرعية الولائية والبلدية مكلفة بمراقبة التزام مختلف الجهات الفاعلة بالقانون وبالقواعد التنظيمية للانتخابات، غير أن قدرتها على القيام بذلك محدودة بسبب شروعها المتأخر في مراقبة سير العملية الانتخابية. (تم تنصيب اللجنة في 14 مارس، بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء عملية تسجيل الناخبين). وعبّر أعضاؤها عن إحباطهم لعدم تمكّنهم من أي سلطة تنفيذية، إذ يفترض منهم إلابلاغ ببساطة عن الانتهاكات إلى وزارة الداخلية وإلى قضاة اللجنة الوطنية لإلاشراف على الانتخابات، وقد ذهبوا إلى حد تعليق أعمالهم لفترة وجيزة في احتجاج في العديد من المناسبات. وكانت الانتهاكات التي أرسلت إلى وزارة الداخلية أو إلى لجنة القضاة قد أدّت في بعض ألاحيان إلى ردود، ولكن أشار أعضاء اللجنة إلى أنه في معظم ألاحيان تم تجاهل التوصيات. وكان اقتراح لجنة ألاحزاب، الذي أرسل أكثر من شهر قبل الانتخابات إلى وزارة الداخلية، لاستعمال ورقة اقتراع واحدة بدلا من ألاوراق المتعددة لردع التزوير وشراء ألاصوات دون جواب لمدة أسابيع وكان الرفض في نهاية المطاف، مما يعزز ادعاءات ألاحزاب أن السلطات الانتخابية لا تستجيب لمطالبهم.

وبموجب القانون، خصصت اللجنة أيضا مساحات في وسائل إلاعلام العامة وأماكن عمومية مخصصة لملصقات الحملة الانتخابية، وأوقات وأماكن تجمعات الحملة الانتخابية، وأماكن لممثلي ألاحزاب في مراكز الاقتراع يوم الانتخابات. وكانت نظم وعمليات التوزيع مثيرة للجدل في كثير من ألاحيان وغير منظمة، مما أدى، على سبيل المثال، في إعطاء ألاحزاب مساحات للملصقات مرقّمة ترقيما يختلف عن أرقامها في أوراق الاقتراع. وعلى الرغم من التحديات المتمثلة في السعي لتحقيق التوافق بين ممثلي ألاحزاب المختلفة، فأن مفهوم محفل منظّم لألاحزاب السياسية قصد تسوية النزاعات ذات الصلة بالانتخابات وادارة المسائل التي ثوثر على جميع ألاحزاب في فترات الانتخابات قد يعتبر مفهوما واعدا، وحتى مع إدخال تحسينات متواضعة يمكن للجنة أن تلعب دورا فعالا في الانتخابات المقبلة.

ملصق منتج من طرف الحكومة بالغة ألامازيغية تشجع فيه الجزائريين على التصويت.

اللجنة الوطنية لإلاشراف على الانتخابات: أنشئت هذه اللجنة الثالثة حديثا ، وهي تتألف من 316 قاضيا معينا، لفرض الامتثال للقانون الانتخابي. وقد فسر القضاة على المستوى الوطني والجهوي دور اللجنة بأنّه دور فني بحت، يقتصر على تطبيق القوانين الانتخابية التي أعدتها الوزارة. وقد تم إنشاء هذه اللجنة في 28 فبراير، مثل لجنة الأحزاب، كانت استفادت من وقت أكثر للاستعداد

لدورها في العملية الانتخابية. وقد أعرب بعض قادة ألاحزاب عن الشكوك حول قدرة هذا العدد القليل من القضاة لإلاشراف على 45000 مركز اقتراع عبر الجزائر، وحتى وإن كان ذلك بدعم لوجستي من المسؤولين المحليين، في حين أن العديد من الجهات الفاعلة شككت في استقلالية القضاة على المستوى الوطني واللجان إلادارية على المستوى الولائي والبلدي. وكانت النظرة إلى القضاة قد تحسنت عند اقتراب يوم الانتخابات، وكان وجودهم في مراكز الفرز والعد بعد الاقتراع قد ساعد على ما يبدو في تهدئة مخاوف العديد من مراقبي ألاحزاب حول التلاعب في النتائج. وبدءا من فترة الحملة الانتخابية، نشرت اللجنة الشكاوى وحلولها علنا على موقعها على الانترنت.

القائمة الانتخابية. استندت قائمة الناخبين لانتخابات عام 2012 على السجل الذي يتم تحديثه سنويا. ويحد القانون الجديد من الدور المباشر لوزارة الداخلية، ويمنح عملية المراجعة للجان محلية، تتكون من رئيس المجلس الشعبي البلدي المنتخب، وألامين العام للبلدية، واثنين من المواطنين العاديين، تحت إشراف قاضي معين. وفتحت وزارة الداخلية أيضا الباب أمام عملية استثنائية لتسجيل الناخبين لمدة 10 أيام في شهر فبراير. وقد بذلت بعض ألاحزاب السياسية والسلطات الجزائرية جهودا لتشجيع تسجيل الناخبين، غير أن توقيت بعثة ملاحظة المعهد الديمقراطي الوطني لم يسمح لها بملاحظة عملية المراجعة الاستثنائية للقائمة الانتخابية.

وشكّلت قائمة الناخبين إحدى أهم انشغالات معظم الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني الذين التقوا بمراقبي المعهد الديمقراطي الوطني. وأشار العديد منهم أن القائمة النهائية للانتخابات 2012 قد زاد عدد الناخبين فيها بشكل كبير لا يمكن شرحه بأربعة ملايين ناخب منذ عام 2009. وأبرز العديد منهم كثيرا من المخاوف بشأن تسجيل قوات الأمن والجيش، مشيرين إلى أنه تم تسجيل بعض الجنود في مناطقهم الأصلية، وكذلك في مواقع تمركزهم، وأعطي لهم كذلك وقتا إضافيا للتسجيل. وشكا آخرون من أنه لم يتم شطب الناخبين المتوفين أو الناخبين الذين انتقلوا إلى مدن أخرى وسجّلوا في قوائم أخرى مما قد يزيد من احتمالات التزوير. وفي حين أن القانون الانتخابي يسمح لأي ناخب تأكيد وجوده على القائمة الانتخابية المحلية، ويضمن حصول الأحزاب على القوائم اللإنتخابية المحلية، فعدد قليل فقط من الأحزاب التي طلبت الحصول على نسخ القوائم تحصّلت عليها في الوقت المناسب للسماح لمراجعتها والتحقق منها قبل الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت الأحزاب أن العديد من القوائم التي تلقوها لا تتضمن سوى معلومات محدودة، مثل اسم و لقب للناخبين فقط ، أو كانت موزعة فقط على مستوى الولاية وهي متاحة في شكل إلكتروني للقراءة فقط مما جعلها عديمة الجدوى تقريبا للتحقق منها أو لتحضير الانتخابات.

اعتماد ألاحزاب وتسجيل المرشحين. فمن بين ألاحزاب الـ 44 وقوائم ألاحرار التي تنافست في انتخابات 10 ماي، كان ما يزيد على 20 حزبا قد أعتمد للمرة ألاولى في جانفي و فبراير مما أعطاهم القليل من الوقت لتحضير الانتخابات. وكان العديد من هذه ألاحزاب قد سعت للحصول على الاعتماد لاكثر من عقد. ودخل أقدم حزب معارض في الجزائر، جبهة القوى الاشتراكية، معترك الانتخابات البرلمانية بعد مقاطعة الانتخابات التشريعية الثلاثة ألاخيرة. وقاطع الحزب المعارض البارز آلاخر، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الانتخابات حتى وإن كان من مطالبه الرئيسية اعتماد ملاحظين دوليين قد تم تلبيته. وقدّم تحالف الجزائر الخضراء ، وهو ائتلاف من أحزاب إسلامية – حركة مجتمع السلم وحركة إلاصلاح الوطني، وحركة النهضة إلاسلامية – قوائم مشتركة في جميع أنحاء البلاد، أملا في الاستفادة من زخم الاسلاميين في الانتخابات ألاخيرة في دول شمال أفريقيا.

ووفقا للسلطات الانتخابية، وقبل الموعد النهائي ليوم 26 مارس وصل عدد المرشحين المسجلين الى 25000، تقريبا ضعف ما وصل إليه عام 2007. وحسب ما ذكره المسئولون، تم رفض 58 قائمة فقط من أكثر من 2000 قائمة مرشحين، أي ما مجموعه 24916 مرشح مسجل في 2038 قائمة، بما فيها 186 قائمة حرة. في حين أن توقيت بعثة الملاحظة لم تسمح للمعهد الديمقراطي الوطني بملاحظة عملية تسجيل المرشحين، استمع المعهد لشهادات عديدة من الذين قدّموا ترشحهم وكثير منهم من ألاحرار، والذين عانوا من صعوبات في التسجيل، وغالبا ما يرجع ذلك إلى شرط العدد الكبير من التوقيعات والوثائق المطلوبة. وبما أنّهم يفتقرون إلى بنية الحزب التي يعتمدون عيها، كان الكثير منهم غير قادر على التغلب على تحديات البيروقراطية الكبيرة. وقال البعض ان السلطات كانت تخلق عقبات إضافية لمنع تقديم القوائم.

جهود ألاحزاب للانخراط الناشطين والناخبين لقت نجاحا محدودا خلال ال 21 يوما لفترة الحملة.

في حين أعرب العديد إلى المعهد الديمقراطي الوطني أنهم لم يفهموا آلية تخصيص مقاعد حصة المرأة، إلا أن ألاحزاب احترمت إلى حد كبير حصة القائمة الانتخابية، بترشيح 7500 مرشحة، أو 29 في المائة من إجمالي المرشحين. وقالوا إن القانون لم يحدد أين يجب أن توضع المرأة في القوائم، ولم تكن النساء المرشحات في كثير من ألاحيان في رأس القوائم وأحيانا كانت توضع بشكل متعمد في أسفل القائمة. وقال نشطاء من ألاحزاب مرارا لملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني أن الجزائر «ليست مستعدة» للنساء المرشحات، وأنه سيكون الناخبون مترددين في قبولها. وقدّم عدد قليل من ألاحزاب فقط في عدد قليل من المناطق قوائم فيها تناوب المرشحين الرجال والمرشحات النساء.

الحملة. قبل الانطلاق الرسمي يوم 15 أبريل للحملة التي تدوم 21 يوما، شهد المعهد تخطيط العديد من ألاحزاب لحملاتها بشكل جدي، وخصوصا على المستوى المحلي. ومع ذلك، كانت ألاحزاب بطيئة لبدء حملتها الانتخابية، وألقت باللوم على بدايتها المتأخرة على عدة أيام ممطرة وعلى فترة الحداد الرسمي في أعقاب وفاة الرئيس السابق أحمد بن بلا. وبدت ألاحزاب أنها زادت من جهودها للتواصل مع الناخبين بعد مُضِي أسبوع أول بطيء، ولاحظ ملاحظو المعهد مؤشرات على ارتفاع وتيرة الحملة الانتخابية، ولا سيما في شكل تجمعّات وملصقات، مع بذل جهود محدودة على مستوى الاتصال الشخصي مع الناخبين أو استعمال عربات تبث ألاهازيج الانتخابية في المناطق الحضرية. ولم يكن هناك حماس كبير للناخبين، وكانت هناك إلغاء للتجمعات في آخر لحظة. (قدّر ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني في منطقة وهران أنّه، في ألاسبوع ألاخير من الحملة، أن عدد من التجمعات الملغات أكثر من تلك التي عقدت). ولما كانت ألاحزاب تحاول إظهار قدرتها على اجتذاب الحشود، اعترف بعض المشاركين في التجمعات أنه قد تم دفع أجور لهم لحضور الاجتماعات أو أنهم لم يصلوا إلى السن الذي يسمح لهم بالتصويت. ففي تجمع محلي، قدر الملاحظون أن 10 إلى 15 في المئة فقط من الحضور هم في سن التصويت، والباقي هم أطفال الجوار جذبتهم الوجبات الخفيفة المجانية. وشهد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أعضاء حزب في محاولة للحفاظ على السيطرة على تجمع حين شرع شباب في هتافات لنادٍ محلي لكرة القدم. وغالبا ما تكون المرأة ممثلة تمثيلا جيدا في الحشود خلال

حدث خلال الحملة في شهر أبريل جذب الناخبين في ولاية الشلف.

تجمعات الحملة، وبدرجة أقل بين موظفي الحملة. وفي الايام ألاخيرة من الحملة الانتخابية، قام العديد من أكبر ألاحزاب، بما فيها حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم والتجمع الوطني الديمقراطي، بحشد المؤيدين في تجمعات كبرى في الجزائر العاصمة، ولكن مثل هذه ألاحداث كانت استثناءا.

وتنص القوانين على أن الأحزاب يمكن لها نشر ملصقات الحملة في المساحات المخصصة فقط، و كانت السلطات، قبل فترة الحملة الانتخابية، قد وضعت لافتات خاصة أو مساحات خاصة رسمت على الجدران لهذا الغرض. وكان المراقبون في لجان الأحزاب على مستوى الولاية قد أجروا قرعة لتحديد ترتيب المساحات المرقمة، ولكن ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني لاحظوا العديد من الانتهاكات في نشر الملصقات خلال الحملة الانتخابية. فقد تم تشويه أو تمزيق أعداد كبيرة من ملصقات الحملة الانتخابية، واستبدلت بعض الأحزاب الملصقات على أساس يومي تقريبا، في حين قال آخرون انهم سينتظرون حتى الايام الأخيرة من الحملة للقيام بحملتهم عن طريق الملصقات. وكانت لجنة ممثلي الأحزاب قد قبلت على العموم أن هذا كان جزءا من عملية الحملة الانتخابية، ولم يقدّم إلا عدد محدود فقط من الشكاوى بشأن هذه المسألة للجنة الإشراف على الانتخابات. ووزّعت لجنة الأحزاب أيضا فترات زمنية معينة في التلفزيون والراديو، رغم أن عددا من المرشحين، ولا سيما من قوائم الأحرار أو من الأحزاب الصغيرة، لم يشعروا أن السفر إلى الجزائر العاصمة لتسجيل رسالة قصيرة للحملة للبث تستحق الوقت والمال. وقال بعض المواطنين، عندما شاهدوا فترات البث هذه الغير المستعملة، لملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني أن هذه علامة على أن المرشحين ليسوا جادين في الحصول على دعم شعبي.

وكانت رسائل الحملة الانتخابية لألاحزاب غامضة وذكر الناخبون صعوبة التفريق بينها، وتطرّق المرشحون وبدرجات متفاوتة إلى البطالة ونقص السكن والتحديات التي يواجهها الشباب وغيرها من القضايا الرئيسية ذات الاهتمام العام. ومع ذلك، فقد أهملوا إلى حد كبير تقديم مقترحات حلول ملموسة لهذه المشاكل. وأشار الناخبون والصحفيون إلى استخدام «الكلام القديم» بالرجوع إلى ماضي البلاد بدلا من التكلم عن الحلول التي تهتم بالمستقبل. وأضافت أحزاب من ألاغلبية الحاكمة رسائل حول أهمية الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، والمشاركة في الانتخابات. وفي مناسبة واحدة على ألاقل، شهد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني حملة حزب ركز بالتحديد على سياسات الحزب تجاه القضايا التي تهم المرأة. وفي النصف ألاخير من الحملة، زادت بعض ألاحزاب من حملتها السلبية ضد تحالف إلاسلاميين الذي تقوده حركة حمس. ووفقا لإلاطار القانوني، جرت الحملة الانتخابية باستعمال «اللغات الوطنية» (العربية وألامازيغية)، وهو إلاجراء الذي وصفته بعض أحزاب المعارضة على أنه يهدف إلى عدم تشجيع استعمال اللغة الفرنسية، التي يفضل البعض منهم للتواصل مع مناصريها.

تعبئة وتوعية الناخبين. ففي محاولة تصدي للامبالاة الناس تجاه صناديق الاقتراع، ولتشجيع إلاقبال، كثفت الحكومة خلال فترة الحملة الانتخابية على تعبئة الناخبين وهي حملة كانت قد شرعت فيها قبل أسابيع. وناشدت الحكومة المواطنين للتصويت باعتباره واجب وطني وذلك عبر التلفزيون الحكومي وإلاذاعة والرسائل النصية والملصقات طوال فترة الحملة. وأكدت السلطات بشكل واضح على أهمية المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات، وهي أول انتخابات في الجزائر منذ اندلاع

الانتفاضات الإقليمية «للربيع العربي»، باستعمال ملصقات تصور صندوق الاقتراع، وعبارة «ربيعنا هو الجزائر». وعلى الرغم من بذل جهود كبيرة لتشجيع التصويت، غير أن السلطات الانتخابية لم تقدم الكثير لضمان معرفة المواطنين لكيفية التصويت. ففي مناقشات مع ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني، صرحت السلطات على مختلف المستويات مرارا وتكرارا أن هذا الأمر هومن مسؤولية الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام لتثقيف الناخبين حول الإجراءات الانتخابية. ومع ذلك، يشير نقص المعلومات المتاحة للجمهور والتفسيرات غير المتناسقة للأنظمة الإجرائية، إلى أن المزيد من الجهود من قبل السلطات الانتخابية لشرح العملية الانتخابية قد تزيد من نسبة مشاركة الناخبين والثقة في نتائجها على حد سواء.

أوراق الاقتراع موضوعة على المكتب في سطر واحد في احد ى مراكز الاقتراع يوم الانتخابات.

وقد واجهت حملة التعبئة ولفترة وجيزة محاولات بعض المواطنين لمقاطعة التصويت. ففي مارس، بدأت مجموعة من الناشطين، بمن فيهم ممثلون عن العديد من ألاحزاب السياسية الصغيرة والشباب المنتمي لجمعيات المجتمع المدني، بالدعوةإلى مقاطعة الانتخابات. وليس من الواضح مدى كبر هذه الحركة أو القاعدة التي تدعمها. وقال قادة المجموعة للمعهد الديمقراطي الوطني انهم يريدون من الناخبين المقاطعة «بنشاط» بالتعبير علنا عن ازدراءهم للنظام، وليس فقط من خلال عدم للتصويت. وحاولت الحركة تنظيم مسيرات عدة في العاصمة الجزائرية قبل وأثناء فترة الحملة الانتخابية، ولكن القي القبض على المشاركين عند وصولهم أو تم تفرقتهم من قبل قوات ألامن، وفي بعض ألاحيان كانت هناك بعض إلاصابات الطفيفة.[9] وكانت حركة المقاطعة أقل ظهورا في ألايام ألاخيرة قبل الانتخابات.

وبشكل عام، بدا المواطنون غير مكترثين بحملة ألاحزاب وبحملة توعية الناخبين وبحركة المقاطعة. واستمرت الاحتجاجات المحلية وإلاضرابات العُمّالية، التي جرت بانتظام العام الماضي، خلال فترة الحملة الانتخابية. فاستغل بعض العاملين في القطاع العام الانتخابات من خلال التهديد للدعوة الى المقاطعة اذا لم تلب مطالبهم. وفي ألايام ألاخيرة من الحملة، اندلعت أعمال شغب في مدينة جيجل بعد أن قام شاب محبط بإضرام النار في نفسه، وهو مثال لاحباط المواطنين على عدم قدرتهم على التأثير على العملية السياسية من خلال القنوات الرسمية.

فترة الصمت. وأعقب نهاية الحملة الانتخابية يوم 6 ماي فترة صمت لمدة ثلاثة أيام بهدف السماح للناخبين للتفكير في برامج الأحزاب والنظر في خياراتهم. وفي حين منعت الأحزاب السياسية والمرشحين من الإدلاء بتصريحات ونشر مطويات أو تنظيم تجمّعات، استغل المسئولون فترة الصمت هذه لتشجيع المشاركة. وفي يوم 8 ماي ، قبل يومين فقط من الانتخابات، ألقى الرئيس بوتفليقة خطابا بثه التلفزيون جعل فيه نضال الجزائر من أجل الاستقلال على قدم المساواة مع واجب المواطنين الوطني للتصويت، وهذه رمزية تاريخية يعتقد العديد من المحللين أنها قد ضاعت عند الشباب الجزائري ولكن ما يزال يتردد صداها مع جيل الاستقلال ولدى الكثير من الكهول. ومن المفارقة أن بوتفليقة قد أشار أيضا إلى أن جيله قد انتهى وقته «طاب جناننا»، وشجّع المواطنين على

9 على الرغم من رفع حالة الطوارئ التي دامت 19 عاما في مارس 2011، ما تزال بعض القواعد التنظيمية تمنع التجمعات غير المصرح بها في العاصمة.

التصويت لصالح مرشحين من الشباب. ومع ذلك، ومع اقتراب الانتخابات، قال العديد من المواطنين والمحللين سياسيين، وحتى بعض أعضاء الأحزاب لملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني أنهم يتوقعون نسبة إقبال ومشاركة ضئيلتين.

التصويت. لم يسمح الحجم المحدود لبعثة الملاحظة التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني بتغطية عدد كبير من 45000 مركز اقتراع في الجزائر يوم الانتخابات، ولكن الملاحظات التي أبديت والانطباعات التي جمعت عن طريق الملاحظين الآخرين والأحزاب السياسية والمواطنين أعطت المعهد نظرة عامة عن عملية التصويت. فقد تم نشر أربعة أزواج من ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني في مناطق حول الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران وتيزي وزو يوم الانتخابات، وزيارة أكثر من 40 مكتب تصويت في المجموع. وفي هذا النطاق المحدود، لم يشهد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أي عنف أو اضطرابات كبيرة كان من شأنها أن تمنع المواطنين من الإدلاء بأصواتهم، ولم يسمع الوفد عن انشغالات رئيسية حول مثل هذه الحوادث في أماكن أخرى من البلاد. وكان العديد من مكاتب التصويت موجودة في المباني المدرسية المتعددة الطوابق، مما شكّل تحديا لكبار السن والمعوقين.

في معظم مراكز الاقتراع، مكاتب الاقتراع كانت مقسمة حسب الجنس. أعلاه، ناخب يدلي بصوته يوم 10 مايو.

وكانت نسبة الاقبال منخفضة طوال اليوم في معظم المواقع التي زارها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني، مما أعطى الفرصة لاعضاء مكاتب التصويت لمواجهة التذبذب المتكرر بشأن الخطوات إلاجرائية. وعند افتتاح مكاتب التصويت فى الساعة 8:00 صباحا، كانت المواد ألاساسية واللازمة وكذا أعضاء مكاتب التصويت موجودون في مكاتب التصويت التي زارها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني. وقام الناخبون بالتحقق من هويتهم ومن وجودهم في القائمة الانتخابية من خلال تقديم وثيقة هوية تحمل صورة صادرة عن هيئة حكومية (ومع ذلك سببت متطلبات التدقيق في الهوية التباس في عدة نقاط)، ثم يأخذ كل ناخب نسخة واحدة من كل ورقة تصويت وظرف ويدخل الخلوة لوضع الورقة التي اختارها في الظرف. وكانت أوراق التصويت عبارة عن أوراق فردية عليها اسم الحزب السياسي والرقم المخصص له وصورة لمرشح المتصدّر للقائمة و قائمة مرقّمة للمرشحين وتكون الورقة مطبوعة على وجه واحد فقط، و توضع أوراق الإلاقتراع في صف واحد على سطح الطاولات في كل مكتب للتصويت. وفي مكاتب التصويت، تمّ إخبار الناخبين بطي ورقة الإلاقتراع ووضعها في الظرف، ثم بعد ذلك يوضع الظرف في صندوق من البلاستيك الشفاف أمام أعضاء مكاتب التصويت. ويمكن للناخبين التخلص من أوراق الإلاقتراع ألاخرى و الغير مستعملة في صناديق القمامة داخل مكاتب التصويت، ولكن لم يطلب منهم القيام بذلك. وبعد إلادلاء بأصواتهم، يضع كل ناخب إصبع واحد في حبر الذي لا يمحى، ويوقع في سجل الناخبين لإلاشارة إلى أنه قد صوت. وربما بسبب سوء فهم القواعد إلاجرائية، فقد تمت هذه الخطوات في كثير من ألاحيان في ترتيب مختلف في مكاتب تصويت مختلفة، وبدت العملية أكثر فوضوية في مكاتب كانت فيها نسبة إلاقبال والمشاركة مرتفعة أو في أوقات الازدحام.

وبدت الناخبات أقل عددا من الرجال، ولكن النساء شكلن أكثر من نصف موظفي الإلانتخابات كما لاحظه ملاحظو المعهد، وشكّلن كذلك أقلية معتبرة من ممثلي الأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أن الشباب، ذكورا وإناثا، يشكلون أغلبية كبيرة من

السكان في الجزائر فقد كانوا غائبين كناخبين بشكل واضح، على الرغم من أنهم يشكلون الغالبية العظمى من موظفي التصويت في المكاتب التي زارها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني. وكان معظم ممثلي الأحزاب السياسية وهم أيضا من الشباب حاضرين في كل المكاتب التي تمت زيارتها، ونادرا ما كان العدد الأقصى (5) لممثلي الأحزاب المسموح لهم قانونا حاضرين كلهم في المكاتب.[10] وعلى الغالب، كان 2 أو3 من ممثلي الأحزاب في كل مكتب، وكان ممثلون من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وتحالف الجزائر الخضراء أكثر حضورا من الأحزاب الأخرى. وتفاوتت مستوياتهم وقدرتهم على الإعداد والاتصال بحزبهم بشكل واسع، ولم يتمكن بعض ممثلي الأحزاب على تسمية الحزب الذي يمثلونه، وآخرين كانوا من الشباب، ونشطاء متحمسين لأحزابهم ولهم معرفة واسعة بالقوانين الانتخابية.

أصدرت وزارة الداخلية على أساس عينات من مكاتب التصويت على الصعيد الوطني، تقديرات المشاركة على فترات متعددة طوال يوم الاقتراع.[11] وأثارت هذه الأرقام، بالإضافة إلى الأرقام الخاصة بكل ولاية والتي نشرت في الأوقات نفسها، شكوكا من بعض المواطنين، وخاصة عندما عرفت مناطق معينة زيادة كبيرة في نسبة الاقبال خلال الساعات الحارة لليوم. وبعد إعلان أرقام نسبة المشاركة بعد الظهر على شاشة التلفزيون الوطني، سمع ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أحد المواطنين في الجزائر العاصمة يقول «هل يعتبروننا أغبياء؟» وكانت وسائل الإعلام التابعة للدولة قد أمضت اليوم تناشد المواطنين إلى «القيام بواجبهم الوطني»، وأشادت بأرقام نسبة المشاركة، حتى بالنسبة لأدناها، كدليل على اعتناق الجزائريين للعملية الانتخابية.

في حين كان من المقرر إغلاق مكاتب التصويت فى الساعة 7:00 مساءا، قام مسئولون في وزارة الداخلية بتمديد التصويت في 36 ولاية بساعة واحدة، كما ينص عليه قانون الانتخابات «قصد تسهيل ممارسة الناخبين لحقهم في التصويت».[12] وفي بعض الحالات، قام موظفو الإلانتخابات والذين لم يتلقوا ألامر بتمديد التصويت بعدم إغلاق أبواب المكاتب في الساعة 7:00 كما هو متوقع، تحسبا لتلقي أمر تمديد التصويت.

عد وفرز النتائج. فبمجرد إغلاق مكاتب التصويت، شرع موظفو التصويت بعملية الفرز داخل كل مكتب تصويت، تحت مراقبة ممثلي ألاحزاب، وفقا لما ينص عليه القانون الانتخابي. يعطي القانون الانتخابي للناخبين، وللأسف ليس لجمعيات المجتمع المدني كما هو الحال في العديد من البلدان ألاخرى في المنطقة، دورا مهما في مراقبة وحتى المشاركة في فرز ألاصوات داخل المكتب[13]، ولكن لم يشهد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أي مواطن القيام بذلك. وكما كان الحال مع التصويت، كثيرا ما انحرفت إجراءات العد والتدقيق عن القواعد التنظيمية، وكانت تختلف من مكتب تصويت إلى آخر. وتسببت هذه المشاكل، التي غالبا ما كانت نتيجة نقص فهم موظفي التصويت لإلاجراءات، في تأخير كبير في كثير من الحالات، ولكن لم يبدو أن ذلك قد أثّر بشكل كبير على نتائج الانتخابات في المكاتب القليلة التي حضرها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني. ففي بعض الحالات، احتاج موظفو التصويت إلى مساعدة من ممثلي الأحزاب السياسية الأكثر دراية من أجل فرز الأصوات وملء نسخ متعددة من

10 تنص المادة 120 من القانون الانتخابي لسنة 2012 على انه «يحق لكل مترشح، أو لممثله الذي يختاره من بين الناخبين، الحضور في عمليات التصويت. غير أنه لا يمكن في أي حال من ألاحوال، حضور أكثر من خمسة (5) ممثلين في مكتب التصويت في آن واحد... « وأوضحت السلطات الانتخابية أنه تم تحديد هذا العدد بسبب ضيق المساحة في مكاتب التصويت، على الرغم من أن العديد من البلدان تواجه تحديات مماثلة من دون أن تحد قيود من هذا القبيل. وعلى الرغم من أن القانون لم يحدد أنه يجب تعيين المراقبين الخمس مسبقا، قامت لجان مراقبة الانتخابات على المستوى البلدي والولائي بإجراء سحب القرعة لتحديد أي من مراقبي ألاحزاب يكون في مكاتب التصويت.

11 كانت نسب المشاركة المعلنة على النحو التالي: أربعة في المائة على الساعة 10:00، 15.5 في المائة على الساعة 12:00 ظهرا، 27.0 في المائة على الساعة 4:00 عصرا، و 36.59 في المائة على الساعة 05:30 (تجاوز بالفعل النسبة الرسمية للانتخابات التشريعية لعام 2007 والتي كانت 35.6 بالمائة).

12 المادة (29).

13 وتنص المادة 48 على أنه « يجرى الفرز علنا ويتم بمكتب التصويت إلزاما... وترتب الطاولات التي يجري فوقها الفرز بشكل يسمح للناخبين بالطواف حولها.» وتنص المادة 49 على أنه «يقوم بالفرز فارزون تحت رقابة أعضاء مكتب التصويت. يعيّن أعضاء مكتب التصويت الفارزون من بين الناخبين المسجلين في هذا المكتب، بحضور ممثلي المترشحين أو قوائم المُوشحين. وعند عدم توفر العدد الكافي من الفارزين، يمكن جميع أعضاء مكتب التصويت أن يشاركوا في الفرز».

تقارير النتائج التفصيلية. ونشرت علنا المحاضر خارج العديد من المكاتب وفقا لقانون الانتخابات، على الرغم من أن البعض لم يحترم هذا الشرط. وقد تم عد الأصوات الملغاة والإعلان عنها على مستوى مكتب التصويت.

ناخبون في العاصمة ينتظرون لاظهار بطاقات التعريف قبل الاقتراع والإدلاء بأصواتهم.

وفي ليلة الانتخابات، جلب رؤساء مكاتب التصويت أوراق التصويت والتقارير إلى مراكز التجميع على مستوى البلدية للمراجعة من قبل قضاة محليين وإدخال البيانات، تحت إشراف ممثل عن لجنة الإشراف. وكان ممثلو الأحزاب المعينين من قبل لجنة المراقبة حاضرين[14] وكانوا يراقبون استعراض الأصوات وإدخال البيانات في بعض المراكز التي زارها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني، وفي أحد الأماكن، بدوا أنهم لا يودون اللإستفادة من الفرصة التي أعطيت لهم، وكانوا بدلا من ذلك ينتظرون في مجموعات على الهامش للحصول على نسخ من المحاضر النهائية لأخذها مرة أخرى إلى اللجنة وأحزابهم. ففي أحد مراكز تجميع النتائج على المستوى البلدي في الجزائر العاصمة على سبيل المثال، لم ير ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أي مراقب لحزب سياسي يتساءل عما حدث بعد استعراض وتجميع الأرقام، حين غادر قاضي رئيسا وممثلين اثنين من وزارة الداخلية مركز العد ودخلوا غرفة منفصلة وأغلقوا الباب، وعزلوا أنفسهم لعدة ساعات قبل الخروج من الغرفة ومعهم المحضر كاملا. ومن المؤسف أن ممثلي الأحزاب لم يتوخوا الحذر في هذه المرحلة، لأن تصرفات المسؤولين تشبه عن كثب تلك التي يزعم العديد من المواطنين أنها سهّلت التزوير في الانتخابات السابقة.

وبعد التجميع على المستوى البلدي تم تقديم محاضر رسمية لممثلي ألاحزاب في بعض، ولكن ليس في كل المراكز ، وأحيلت النتائج إلى المستوى الولائي لمزيد من التدقيق وتوزيع المقاعد أيضا، وكانت هذه العملية مفتوحة لعدد محدود من كبار ممثلي لجنة ألاحزاب، وأخيرا إلى المستوى الوطني لتجميع وإعلان النتائج.

الملاحظة. وبما أن ملاحظة الانتخابات أصبحت ممارسة شائعة على نحو متزايد على المستوى العالمي وفي منطقة شمال أفريقيا، دعت الحكومة الجزائرية ملاحظين دوليين من مختلف المنظمات لحضور هذه الانتخابات أكثر مما كان عليه في الاستحقاقات السابقة. ومن بين المنظمات المتعددة ألاطراف المدعوة إلى إرسال ملاحظين نذكر الاتحاد ألافريقي والجامعة العربية والاتحاد ألاوروبي ومنظمة المؤتمر إلاسلامي، وألامم المتحدة. وكان المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر المنظمتين غير الحكومية الوحيدتين التي تم دعوتها. وحسبما ذكرت وزارة الداخلية تم اعتماد ما يزيد على 500 ملاحظ دولي. وتباينت الردود بين الجزائريين حول الملاحظة الدولية. وأعرب بعض المواطنين والمرشحين والناشطين في ألاحزاب السياسية عن أن وجود ملاحظين أجانب من شأنه أن يشجع الشفافية في حين أن آخرين، يستذكرون البعثات السابقة و يشككون في

14 خلال بعثة تقييم فترة ما قبل الانتخابات ، استمع مندوبو المعهد الديمقراطي الوطني لاراء مختلفة حول حقوق ألاحزاب السياسية والمواطنين في مراقبة تجميع النتائج على المستوى البلدي والولائي ونقلها إلى المستوى الوطني. في حين أن السلطات الانتخابية وصفت العملية بأنها عملية تقنية بحتة لنقل ألارقام ، ادعت عدة جماعات المجتمع المدني والمعارضة أن هذه هي المرحلة التي يتم فيها التلاعب في النتائج كما حدث في الاستحقاقات السابقة. وفسرت العديد من الجهات الفاعلة أن القانون الانتخابي الجديد يمنع مراقبة هذه المرحلة من قبل ممثلي ألاحزاب والمواطنين أو أعضاء في لجان الرقابة المختلفة. ونتيجة لذلك، أوصى وفد المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم فترة ما قبل الانتخابات السلطات الجزائرية بفتح هذه العملية للمراقبين من المواطنين من أجل زيادة الشفافية وزيادة الثقة في نتائج الانتخابات. (راجع الملحق (أ) في بيان الوفد). وأعلنت وزارة الداخلية، عدة أسابيع قبل الانتخابات، انه سيسمح للجنة ألاحزاب السياسية بتعيين ممثلي ألاحزاب لمراقبة جميع المستويات العد والتجميع.

مصداقيتهم، وقالوا أن الملاحظين الدوليين قد لا يكونوا مهتمين أو غير معنيين بضمان عدم تزوير الانتخابات. وحتى ولو أحيانا في البداية كانوا يتوخونا الحذر، ومع ذلك، كان معظم المواطنين العاديين والنشطاء السياسيين منفتحين لملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني وكانوا صريحين حول العملية.

وقد تلقى المعهد في الدعوة التي أرسلتها الحكومة الجزائرية وخلال محادثات لاحقة مع ممثلي وزارة الشؤون الخارجية رفيعي المستوى، تأكيدات متكررة على أنّه سيتم السماح لملاحظي المعهد بالتحرك وجمع المعلومات بحرية تامة في جميع مراحل العملية الانتخابية، وقد رفض المعهد المرافقة ألامنية التي قدّمت له. ففي الجزائر العاصمة، لم يذكر ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني قبل الانتخابات والملاحظون على المدى الطويل أية انشغالات عن حريتهم في التنقل. أما خارج العاصمة، فقد أثّرت تصرفات قوات ألامن مرارا على أعمال ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني، وقد تكون هذه التصرفات قد أفزعت ألاشخاص الذين التقوا بالملاحظين، وأثّرت سلبا على قدرة الملاحظين على جمع المعلومات بحرية. ففي قسنطينة، أصرت قوات ألامن على تصوير وتسجيل المعلومات الشخصية لكل زائر إلى الفندق للاجتماع مع الملاحظين على المدى الطويل. و في كثير من ألاحيان لحقت قوات ألامن الملاحظين إلى التجمعات العامة خلال الحملة، وفي مناسبة واحدة على ألاقل، دخل أفراد ألامن من دون علم الملاحظين لقاء مع نشطاء محليين يمثلون قائمة مرشحين أحرار. وعندما سفر فرق الملاحظة في السيرات، كان العديد من سيارات قوات ألامن المرافقة تحيط بهم، مما أبطأ تحركاتهم ولفت الانتباه لهم بدون مبرر. وتم رفض الطلبات الشفهية المتكررة لعدم استخدام المرافقين، وادعى المسئولون الحكوميون أنه تم اتخاذ هذه التدابير لحماية الملاحظين وسلامتهم. وفي أواخر شهر أبريل، وبناء على توصية من مسؤولين بوزارة الداخلية، وجّه المعهد الديمقراطي الوطني رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية يطلب فيها وضع حد لهذا الاهتمام غير المبرر، ولكن لم يلاحظ حدوث أي تغير كبير في موقف قوات ألامن.

ومن المفارقات، أنه في حين تشجيع وجود ملاحظين دوليين، إلا أن الحكومة لم تسمح لأن يكون هناك ملاحظين تابعين لمنظمات المجتمع المدني الجزائري، وإن فعلت ذلك فقد يؤدي ذلك إلى تزايد ثقة الناس في العملية الانتخابية. وقد أصبحت المراقبة من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي ممارسة عادية واسعة الانتشار نسبيا في جميع أنحاء العالم، وقيمتها معترف بها على نطاق واسع خاصة في تقديم إلى المواطنين نظرة عامة مستقلة وشاملة للعملية الانتخابية.[15] وحتى وإن بذلت السلطات الجزائرية جهودا لإقناع الناخبين بمصداقية الانتخابات من خلال قوانين جديدة، مؤسسات رقابة وإشراف وحملة لتشجيع الناس على التصويت، إلا أنها رفضت الاستجابة لطلب اعتماد مرصد المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، وهو ائتلاف لـ 25 منظمة من المجتمع المدني كانت تأمل في مراقبة العملية الانتخابية. (أكد مسئولون بوزارة الداخلية أنه لم تكن هناك حاجة لاعتماد مجموعات المراقبة المحلية وذلك لأن عملية التصويت والفرز مفتوحة من الناحية القانونية للناخبين الأشخاص ويسمح لممثلي الأحزاب السياسية بالمراقبة على مدار اليوم). وعلى الرغم من عدم تلقي الاعتماد الرسمي لمراقبيه والذي من شأنه أن يسمح لهم بالولوج إلى مكاتب التصويت قام التحالف، بمراقبة نموذجية للدلالة على قيمة المراقبة المواطنة المستقلة وبناء قدرات أعضائه تحسبا للانتخابات المقبلة. (ورغم أن السلطات لم تسمح بمبادرات مراقبة المجتمع المدني ، فإن القانون الانتخابي لا ينص صراحة بمنع ذلك). وكان أكثر من 500 مراقب متطوع غير المدربين جيدا وبوسائل بسيطة وبدائية قد قاموا بعمليات المراقبة في دائرتهم الانتخابية، وسجلوا شهادات الناخبين والسلطات الانتخابية وناشطي الأحزاب وغيرهم في 15 ولاية من 48 ولاية في الجزائر يوم الانتخابات. ونشر المرصد بيان صحفي أولي يوما بعد الانتخابات، وهو بصدد إعداد التقرير النهائي.

15 جاءت الانتخابات في الجزائر شهر واحد فقط بعد إطلاق ألامم المتحدة لإعلان المبادئ العالمية للمراقبة غير الحزبية للانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدني، وهي متوفرة على www.gndem.org/declaration-of-global-principles. ويضع هذا الإعلان معايير دولية لمراقبة الانتخابات من قبل المواطنين وتم تطويره من قبل الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحلية (GNDEM)، والتي تتضمن 150 مجموعة عضو من 65 بلدا في القارات الخمس.

في 11 مايو، أعلن وزير الداخلية النتائج الأولية للانتخابات.

عقد وزير الداخلية مؤتمرا صحفيا يوم 11 ماي لاعلان النتائج ألاولية للانتخابات. وعلى نقيض التوقعات الواسعة النطاق ومفاجئة للعديد من الحضور، أعلن الوزير أن حزب جبهة التحرير الوطني قد فاز بشبه أغلبية حيث حصد 220 من 462 مقعدا، أي 48 في المئة من المقاعد. وكان عدد مقاعد جبهة التحرير الوطني قد فاق بكثير جميع ألاحزاب ألاخرى وزاد بنسبة 35 في المائة من المقاعد التي كانت لهذا الحزب في البرلمان السابق. وأعلن الوزير أيضا حصول المرأة على 31 في المئة من المقاعد، وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بنسبة 7.7 في المائة من المقاعد سابقا. وبنفس القدر من ألاهمية أدلى بصوته 9.180.000 ناخب، وهو ما يمثل 42.36 في المئة من الناخبين المسجلين، والحقيقة أن أكثر من 18 في المائة من هذه ألاصوات كانت ملغاة. ونظرا لبساطة نظام التصويت والذي يتطلب من الناخبين بكل بساطة وضع ورقة تصويت واحدة يختارها داخل ظرف، مع عدم الكتابة عليها أو وضع علامات، فمن الصعب أن نستنتج أن هذه النسبة المرتفعة من ألاصوات الملغاة ليست بتعبير عن استياء شعبي من العملية الانتخابية. وأظهرت النتائج النهائية، والتي صادق عليها رسميا المجلس الدستوري في 16 ماي، أن ألاصوات الملغاة قد تجاوزت تلك المدلى بها على الصعيد الوطني لاي حزب، حتى حزب جبهة التحرير الوطني.

وقد أعطت النتائج المنقحة حزب جبهة التحرير الوطني مقعدا إضافيا، ليصل رصيده إلى 221 مقعدا، على الرغم من أنه خلال إعادة النظر في الطعون 167 المقدمة بعد الانتخابات، خفض المجلس الدستوري حصة جبهة التحرير الوطني إلى 208 مقعدا، أو 45 في المئة من مقاعد المجلس الشعبي الوطني. وفي المجموع، فاز 27 حزبا سياسيا، ومجموعة من قوائم ألاحرار بمقاعد في البرلمان. وحصل حزب جبهة التحرير الوطني بفوزه على أكبر عدد من المقاعد من مجموع ألاحزاب السبع التي تليه في القائمة، مما أعطاه ألاغلبية المجددة. وحصل شريكه في الائتلاف، التجمع الوطني الديمقراطي، على ثاني أكبر مجموعة بـ 68 مقعدا، ويليه تحالف الجزائر الخضراء بـ 49 مقعدا. كما فاز بتمثيل متواضع حزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال بـ 27 و 24 مقعدا على التوالي.[16] وأظهرت النتائج التفصيلية التفاوت الكبير بين مجاميع التصويت والتمثيل، وهي نتيجة الطريقة المعتمدة في توزيع المقاعد وفقا لنظام الانتخابي في الجزائر.

وقد احتجت العديد من ألاحزاب فور إعلان النتائج النهائية، متهمة إلادارة بالتزوير أو جبهة التحرير الوطني بسرقة الانتخابات. وكان تحالف الجزائر الخضراء، الذي كان يهدف إلى الاستمرار في نمط ما بعد الربيع العربي من انتصارات ألاحزاب

16 انظر الملحق (ب) حول النتائج النهائية التفصيلية.

إلاسلاماوية في شمال أفريقيا، أكثر تأثرا بخيبة أمل من النتائج. وقد أحتج قادته فورا على النتائج ألاولية، التي قالوا انها لم تتماشى وتقديراتهم، على الرغم من أنهم لم يقدّموا أرقاما بديلة لدعم ادّعاءاتهم بحصولهم على المرتبة الثانية وراء جبهة التحرير الوطني. وقد فاجأت مكاسب جبهة التحرير الوطني عدد كبير من الناس نظرا للانقسامات الداخلية التي يعاني منها الحزب. وفي حين تمكن ألامين العام بلخادم من استعادة السيطرة قبل الانتخابات وأدى بجبهة التحرير الوطني إلى النصر، لا يزال على الحزب أن يجد حلولا للصراعات الداخلية.

في 11 مايو، عقد زعماء التحالف ألاخضر مؤتمر صحفي للتنديد بنتائج الانتخابات بعد فترة قصيرة من إعلانها.

ونظرا لآليات النظام الانتخابي في الجزائر، فإن التوزيع المعلن للمقاعد، على الرغم من المفاجئة، قد يكون نتيجة معقولة حتى من دون تزوير. فمع التمثيل النسبي، و نظام ألاكبر المتبقي مثل النظام المتبع في الجزائر، من الممكن لكثير من ألاحزاب الصغيرة أن تحصل على أصوات ولكنها تفشل في الوصول الى عتبة الخمسة في المئة التي من شأنها أن تسمح لها لتكون مؤهلة للحصول على مقاعد. فقد حصلت العديد من ألاحزاب الصغيرة وألاحزاب المعتمدة حديثا على أصوات ولكنها فشلت في تجاوز العتبة. وبالتالي، يمكن لحزب له اسم معروف ودعم معتدل من قبل الذين يذهبون إلى صناديق الاقتراع في دائرة انتخابية، مثل حزب جبهة التحرير الوطني أن يفوز بعدد كاف من الاصوات ليكون واحدا من ألاحزاب المؤهلة للحصول على المقاعد. وهذا السيناريو، والذي تتكرر في معظم أنحاء الولايات 48، قد يفسّر النتائج المعلنة. ويمكن أيضا أن فتح المجال لّلاحزاب السياسية في وقت سابق من هذا العام أنه قد ساهم في انقسام ألاصوات بين عدد أكبر من ألاحزاب، وتمكين كيان معروف مثل جبهة التحرير الوطني في التفوق عليها حتى من دون تأييد كبير. وقال الكثير من المعلقين السياسيين أيضا أن نداء الرئيس بوتفليقة إلى الناخبين قبل الانتخابات قد شجع ارتفاع نسبة مشاركة القاعدة التقليدية لجبهة التحرير الوطني. ومع ذلك، لا تزال هذه ألارقام صعبة القبول من قبل الكثير من الجزائريين. وقد اتهمت على الفور بعض ألاحزاب الحكومة بتضخيم نسبة المشاركة وزعمت أن إلاقبال الفعلي كان 18 في المئة.

وبقي ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني على المدى الطويل في الجزائر إلى غاية 16 ماي. وقد استمعوا خلال لقاءات مع قادة المجتمع المدني وألاحزاب السياسية المعارضة ووسائل إلاعلام والمواطنين خلال فترة ما بعد الانتخابات مباشرة إلى ادعاءات متكررة بالتزوير الانتخابي والمخالفات. وقال المواطنين في مناسبات عدة للملاحظين أنهم لا يؤمنون بنتائج الانتخابات أو بنسب المشاركة التي نشرتها الحكومة، وهذا يمثل مرة أخرى انعدام الثقة العميق الذي يميز مواقف الكثير من الجزائريين تجاه العملية الانتخابية. وقد قدّمت بعض ألاحزاب السياسية طعونا رسمية حول النتائج لدى المجلس الدستوري في غضون المهلة المحددة بـ 48 ساعة، في حين أن اللجنة الوطنية لّلاحزاب نددت بإعلان النتائج في حين كانت عملية التجميع لا تزال جارية. ووصف التقرير النهائي للجنة، الذي صدر في 2 جوان، أن الانتخابات «ليست ذات مصداقية»، وأن النتائج النهائية «غير منطقية». ومن بين ممثلي ألاحزاب 44 المشكلة للجنة، وقع 35 ممثلا على هذا التقرير، ورفض حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي التصويت على هذا التقرير بينما كانت بقية ألاحزاب غائبة أو امتنعت عن التصويت.

وفي 24 ماي، أعلن المجلس الدستوري أنه فحص الطعون الـ167 التي تلقاها ، ووجد 47 منها «غير مقبولة» لأسباب إجرائية و107 من دون أساس. وأدخلت تعديلات على مجموع المقاعد استنادا إلى الطعون الـ 13 الأخرى التي تم قبولها. وزادت النتائج النهائية من مجموع عدد النساء المنتخبات إلى 146، أي 31.6 في المئة من الـ 462 مقعد في المجلس الشعبي الوطني، وهي زيادة تاريخية للجزائر و أعلى نسبة في العالم العربي حاليا. وقد فازت العديد من النساء بمقاعدها بعد حملة قوية متجاوزة الحواجز الاجتماعية والثقافية ، وبدعم من قانون حصة المرأة الذي نفذته وزارة الداخلية.

بينما كان الرئيس بوتفليقة سيعين كالعادة رئيسا جديدا للوزراء بعد الانتهاء من عملية الطعون، ألقت صدمة النتائج في الجلسة الافتتاحية بالبرلمان الجديد حالة من الفوضى. افتتحت الدورة الجديدة في فوضى تامة في 26 ماي، حيث قام 49 نواب من تحالف الجزائر الخضراء برفع لافتات وانسحبوا من الجلسة احتجاجا على التزوير المزعوم للانتخابات. واتبعهم تشكيلة ائتلاف من 28 نائبا يمثلون أكثر من 14 حزبا من الجبهة السياسية من أجل الحفاظ على الديمقراطية، وهو ائتلاف تشكّل عدة أيام من قبل بنية الانسحاب من المجلس، و احتجاجا على التزوير المزعوم. وأوضح في وقت لاحق نائب من الائتلاف ما قامت به هذه ألاحزاب للصحافة واعتبر الانتخابات «انتهاكا صارخا لضمانات شفافية الانتخابات التي أعطيت من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.» وفي المجموع، انسحب 77 نائبا يمثلون 16.7 في المائة من المجلس الشعبي الوطني من 462 عضوا. في اليوم التالي، انتخب البرلمان السيد محمد العربي ولد خليفة، 74 عاما، من جبهة التحرير الوطني لمدة خمس سنوات لرئاسة المجلس، وكانت هناك انتقادات من المعلقين والقادة الشباب الذين رأوا سنّه تأكيدا على أن الحزب الحاكم لا يزال بعيدا كل البعد عن الشباب. ولم يتم تعيين رئيسا للوزراء في نهاية الجلسة الافتتاحية للمجلس الشعبي الوطني في أوائل شهر يوليو، وما تزال جبهة التحرير الوطني والاحزاب الاخرى تواجه صراع على القيادة والصراعات الداخلية ألاخرى. وعلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وبشكل ملحوظ، أن يوضح سلطة البرلمان الجديد ودور هذا البرلمان في عملية إلاصلاح الدستوري المرتقب، أو الجدول الزمني لهذه العملية.

التوصيات

يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني والوفد المرافق له، في إطار روح التعاون الدولي، التوصيات التالية للحكومة الجزائرية وللسلطات الانتخابية ولّلاحزاب السياسية ولوسائل إلاعلام وللمجتمع المدني. في حين أن التوصيات تتعلّق بالمسائل التقنية بما في ذلك إلاطار الانتخابي وإلادارة وإلاجراءات فإنها تنطلق من الحاجة إلى تشجيع المزيد من الثقة والمشاركة في العمليات الانتخابية والسياسية في الجزائر.

للحكومة الجزائرية وللقادة السياسيين:

1. **إنشاء لجنة انتخابية مستقلة، تدعمها لجان إشراف ومراقبة دائمة وتكون مخولة لمراجعة وتقديم توصيات بإدخال تحسينات على العملية الانتخابية.** يمكن للجان إلاشراف والمراقبة إذا استدعيت في وقت مبكر من العملية الانتخابية وكانت لها صلاحيات واضحة، أن تلعب أدوارا أكثر قيمة في الانتخابات المقبلة مما كانت عليه في هذه الانتخابات. وفي حين تقدم هذه اللجان مساهمات هامة، فإن إنشاء لجنة انتخابية مستقلة دائمة، لها صلاحيات تفسير وتنظيم إلاطار القانوني الانتخابي يمكن أن يخفف من حدة المخاوف الشعبية حول حياد إلادارة الانتخابية وزيادة ثقة الجمهور في نزاهة الانتخابات. واذا ما كانت الوظائف إلادارية مركزة تحت لواء هيئة مستقلة واحدة، بدلا من تقسيم هذه المسؤوليات عبر العديد من المؤسسات كما تمّ في هذه الانتخابات، يمكن التقليل أيضا من الارتباك والغموض في هذه العملية. ولوزارة الداخلية دور هام تقوم به لدعم الجوانب اللوجستية وألامنية من توزيع المواد الانتخابية وجمعها، وحتى وان قامت اللجنة الانتخابية المستقلة بدورها في قيادإدارة الانتخابات. وفي الفترات بين الانتخابات، مثلما هو الحال آلان، يمكن للجنة أن تقوم بعملية مراجعة شاملة للانتخابات ألاخيرة، وتوصي بإدخال تغييرات يمكن المشرعين من سن إلاطار القانوني لتعزيز الشفافية والمصداقية للانتخابات المقبلة.

2. **تشجيع ودعم مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار السياسي، ولا سيما في عملية إلاصلاح الدستوري المرتقب.** وأعرب العديد من الجزائريين عن قلّة اهتمامهم بانتخابات عام 2012 لانهم شعروا أن البرلمان المنتخب سيكون له القليل من السلطة لاتخاذ القرارات التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم. وقد يؤدي توسيع نطاق السلطة المخولة للمؤسسات المنتخبة مثل المجلس الشعبي الوطني بزيادة مشاركة المواطنين في العملية السياسية وفي الوقت نفسه بزيادة مساءلة المسئولين المنتخبين أمام الناخبين. ويعتبر الوقت الراهن مناسب لذلك، مع عملية التعديل الدستوري المرتقبة في ألاشهر المقبلة. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، يتعين على القادة السياسيين في الجزائر إثبات صدقهم من خلال إعطاء المجلس الشعبي الوطني دورا رئيسيا في توجيه المراجعة الدستورية الجديدة، لتشمل الحوارات العامة كجزء من جهود النواب للتواصل مع المواطنين في وقت مبكر. ويمكن لعنصر أساسي في عملية المراجعة هذه أن يشمل حوار مفتوح بين الجزائريين، بما في ذلك ممثلين عن الحكومة والمواطنين وألاحزاب السياسية والصحافة وألاوساط ألاكاديمية والمجتمع المدني، لمناقشة دور ومسؤوليات المؤسسات المنتخبة.

للسلطات الانتخابية:

3. **تطوير إجراءات اعتماد الملاحظين المواطنين المستقلين لمراقبة العمليات الانتخابية في المستقبل.** وفي حين أن لجان الرقابة وإلاشراف لديها القدرة على القيام بأدوار مهمة في العملية الانتخابية، وأن ممثلي ألاحزاب والملاحظين الدوليين يقدّمون مساهمات قيمة للعملية أيضا، فإن المراقبة المستقلة من قبل المواطنين لها وظيفة منفصلة بحكم اهتمام المواطنين العاديين بضمان مصداقية الانتخابات. يمكن لمراقبي منظمات المجتمع المدني أن يقوموا بتغطية أكثر عدد من مكاتب التصويت من الملاحظين الدوليين، ويمكن أن يتواجدوا في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، ويمكن أن يساعدوا في زيادة الثقة في نتائج الانتخابات لدى مواطنيهم إلى درجة كبيرة. وطبقا للمعايير الدولية الجديدة[17]، أصبحت المراقبة من قبل المواطنين من المعايير الدولية وإلاقليمية المعترف بها حيث لا يوجد بديل لمراقبة المجتمع المدني للانتخابات. ومن خلال تبني هذه الممارسة الشائعة، يمكن للحكومة الجزائرية أن تقوم بخطوة كبيرة نحو بناء ثقة الناس في العملية الانتخابية.

مرشحين قائمة مستقلة يلقون كلمتهم في ملتقى بالقرب من وهران.

4. **المحافظة على بيئة انتخابية آمنة دون إضعاف قدرة ألاحزاب السياسية أو المرشحين أو الملاحظين من لعب دورهم المناسب في العملية الانتخابية.** إن أحداث العنف السياسي التاريخية، بالإضافة إلى التهديدات المستمرة تتطلب اليقظة من جانب قوات ألامن التي لا تزال ضرورية لضمان النظام العام في جميع ألاوقات، بما في ذلك خلال فترات الانتخابات. ومع ذلك، يتعين على السلطات أن تضمن أن قوات ألامن تقوم بواجبها بحيث لا تتدخل في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية أو تعرقل الجهات السياسية من ممارسة حقها في المشاركة في الانتخابات. فتعقب الملاحظين الدوليين ووجود قوات ألامن في الاجتماعات الداخلية الصغيرة للحزب قد تساهم في الشكوك الشعبية حول دوافع قوات ألامن من أنها بعيدة من حفظ ألامن العام.

5. **زيادة فرص الحصول على القائمة الانتخابية من قبل ألاحزاب السياسية والمواطنين، والسماح لعمليات تدقيق مستقلة وشاملة لهذه القائمة.** لقد بدأت الشكاوى حول تسجيل الناخبين عند انتهاء فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، إن لم تكن قبل ذلك، واستمرت إلى يوم الاقتراع. فمثل هذه الانشغالات الواسعة النطاق حول سلامة القوائم الانتخابية، حتى ولو كانت دون أساس تقوض مصداقية الانتخابات في عيون المواطنين. وينبغي للسلطات جعل القوائم الانتخابية في متناول المواطنين للسماح لهم بالتأكد من أنهم على القائمة قبل يوم الانتخابات، وأن تخفف من مخاوف التلاعب وأن تشجع المشاركة في العملية الانتخابية. عندما توضع القوائم الانتخابية في متناول الأحزاب

17 إعلان المبادئ العالمية للمراقبة الغير حزبية للانتخابات من قبل المنظمات المدنية، الذي أعدّ في أبريل 2012، وهو متوفّر في عدة لغات في www.gndem.org/declaration-of-global-principles.

السياسية في وقت مبكر فيسمح لها أن تقدم تغييرات حسب الحاجة، والرجوع إلى القائمة لوضع خطط حملتها من أجل تحقيق أقصى قدر من التواصل مع المؤيدين المحتملين. وعلى نطاق أوسع، فإن إجراء مراجعة فورية ومستقلة وشاملة للقوائم الانتخابية سيحدد نهائيا مدى المشكلات ويتيح الوقت الكافي قبل الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 قصد اتخاذ تدابير لتصحيح أي مشكل تم تحديده. ويمكن لمثل هذه المراجعة أن تصبح عندئذ جزءا من الإطار القانوني العادي، وتكون مفتوحة على الأحزاب والهيئات الأخرى الراغبة في التحقق من أن القائمة سليمة، مما يعزز من مصداقية هذا العنصر الأساسي في العملية الانتخابية.

6. **وضع برنامج شامل لتوعية الناخبين لإطلاعهم عن جميع جوانب العملية الانتخابية**. هناك ارتباك كبير لدى المواطنين حول مختلف مراحل العملية الانتخابية ووظيفة الانتخابات ودور الناخبين في تلك العملية وكيف يجب على الناخبين القيام بهذا الدور. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الحالات التي تم إجراء تغييرات عليها في العملية و/أو في الإطار القانوني. ولأن التغييرات لتحسين هذه العملية والإطار ستكون لا محالة منها دائما، ينبغي توعية الناخبين بحيث تكون هذه التوعية عنصر من عناصر المبادرات الحالية للتربية المدنية.

7. **إعادة النظر في برنامج تكوين وتدريب أعضاء مكاتب التصويت للتأكد من توفير فهم جميع إلاجراءات يوم الاقتراع**. في حين أنه لا يمكن تفادي الأخطاء الإجرائية البسيطة في كل الانتخابات، إلا أنه يجب على السلطات الانتخابية بذل كل الجهود الممكنة للحد من هذه الأخطاء من أجل السماح لجميع الناخبين للإدلاء بأصواتهم بحرية ودون مضاعفات من شانها أن تؤثر سلبا على سرية وصحة أو مصداقية التصويت. ويجب أن يكون أعضاء مكاتب التصويت على علم بجميع المبادئ الانتخابية والقواعد التنظيمية المعمول بها وكذا توجيه الناخبين خلال عملية التصويت. ويمكن أيضا لعمليات التدريب والتكوين في المستقبل أن تكون أكثر فعالية إذا ما بدأت في وقت مبكر، وإذا ما تم التركيز خاصة على توعية أعضاء مكاتب التصويت حول الإجراءات الجديدة التي تختلف عن الانتخابات السابقة.

8. **التشاور مع الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني عند إجراء مراجعة تصميم ورقة الاقتراع**. لا يوجد أي تصميم مثالي لورقة الاقتراع في أي بلد في العالم. فقد تختار بعض البلدان نظام الورقة الواحدة على أساس أنها قد تقلل من شراء الأصوات والتزوير بالإضافة إلى توفير الموارد. ويختار البعض الآخر الأوراق المتعددة لبساطتها النسبية، ولا سيما حيث تنتشر الأمية والإعاقة أو غيرها من الحواجز الشائعة. فاختيار النظام الذي يلائم الجزائر هو خيار يقوم به الجزائريون بأنفسهم، ولكن ما تم التعبير عنه بشأن هذه المسألة في الأسابيع التي سبقت الانتخابات الأخيرة تشير إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من المناقشات المفتوحة والشاملة من أجل الموازنة بين الايجابيات والسلبيات فيما يتعلق بالسياق الفريد للجزائر. ويمكن للجنة مستقلة جديدة للانتخابات أن تدرج هذه المناقشة ضمن بنود جدول أعمالها في وقت مبكر باعتبارها وسيلة لإظهار التزامها بصنع القرار المشترك والبدء في كسب ثقة الأحزاب والمواطنين، وغيرها من الجهات الفاعلة في الانتخابية الرئيسية.

9. **اتخاذ الخطوات اللازمة للسماح لرقابة أكبر وأكثر انتظاما لعمليات الفرز والعد**. حددت العديد من الجهات السياسية الفاعلة أن فرز النتائج وتجميعها هي المرحلة من العملية حيث تم التلاعب بالنتائج في الاستحقاقات الانتخابية

السابقة. وينبغي للسلطات أن تتخذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذه الشكوك وجها لوجه، من خلال جعل عملية تجميع النتائج مفتوحة للجمهور إن أمكن ألامر، واذا لزم ألامر، على سبيل المثال، من خلال وضع شاشات عرض للسماح لممثلي ألاحزاب والمواطنين بمشاهدة إدخال البيانات في كل مستوى من عملية التجميع. وينبغي للسلطات أن تبذل كل الجهود لضمان أن جميع خطوات العملية هي متسقة وفي نفس الوقت في جميع المراكز، وتكون مرئية ومفهومة لدى الملاحظين والمواطنين الحاضرين. ينبغي لجميع الملاحظين وممثلي ألاحزاب السياسية والمواطنين الحاضرين أن تكون لديهم الفرصة لتسجيل النتائج الرسمية.

شارك حزب جبهة القوى الاشتراكية في هذه الانتخابات التشريعية للمرة ألاولى منذ عشر سنوات.

لألاحزاب السياسية:

10. **تحسين التواصل مع الشباب قصد تعزيز مشاركتهم في العملية الانتخابية كناخبين ونشطاء وقادة المستقبل.** في حين أنه لا تتوفر حاليا إلاحصائيات، نظرا لمحدودية الملاحظة ومقارنة مع بعثات الملاحظة ألاخرى، لاحظ المعهد بشكل ملحوظ انخفاض معدلات التسجيل والتصويت في صفوف الشباب. وشكل المواطنون الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين (30) سنة غالبية السكان في الجزائر، وهم جزء هام من مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي. فعلى ألاحزاب أن تأخذ زمام المبادرة في توعية الشباب وتمهيد السبل من أجل الحصول على فرص القيادة داخل أحزابهم وتقديم فرص للشباب للتأثير في المناقشة السياسية في الجزائر بحيث تعكس على نحو أوثق الحملات الانتخابية و النقاش السياسي اليومي للقضايا ذات ألاهمية بالنسبة إلى هذه المجموعة السكانية الهامة.

11. **دعم ممثلات المرأة المنتخبة ومنحها مزيدا من الفرص للمشاركة في عمليات صنع القرارات الحزبية.** لقد وضع انتخاب الكثير من النساء في البرلمان الجزائري البلاد في طليعة العالم العربي في هذا الصدد. فعلى ألاحزاب السياسية أن تدعم تلك الرائدات، حيث انتخب الكثير منهن لاول مرة، لتمكينهن من تحقيق إمكاناتهن الكاملة كمشرعين وممثلين لدوائرهن الانتخابية. فالحصول على التدريب والموارد ولعب دور نشط في اتخاذ القرارات داخل الحزب ستكون من المكونات الرئيسية لنمو ناجح للنواب النساء وقدرتهن على تمثيل أحزابهن على الساحة الوطنية.

12. **إعداد برامج لألاحزاب تستجيب لتطلعات الناخبين.** تتطلب إلاضرابات العمالية المتكررة والاحتجاجات على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتحديات الاجتماعية ألاخرى في الجزائر حلولا سياسية. فكل هذه المشاكل تقدّم لألاحزاب فرصة لتتميز عن منافسيها واستقطاب الناخبين باقتراح حلول سياسة التي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على حياة المواطنين. وينبغي على ألاحزاب أن تستغل الفترة ما بين الانتخابات للتفكير في مبادئها وفي احتياجات ناخبيها ومجتمعها المحلي ولا سيما الكتلة الكبيرة التي يشكلها الشباب والمهملة إلى حد آلان وكذا إعداد برامج سياسية ملموسة

للتكفّل بالانشغالات. وتمثل الانتخابات البلدية المتوقعة في وقت لاحق من هذا العام فرصة مبكرة لوضع هموم المواطنين في طليعة برامج ألاحزاب.

13. **تحسين تكوين وتدريب ممثلي ألاحزاب لتعزيز قدرتهم على المراقبة والتعليق على جميع عمليات واجراءات يوم الاقتراع**. نظرا لأداء غير المتناسق والضعيف لممثلي ألاحزاب يوم الانتخابات، فإن ألاحزاب بحاجة إلى إعادة النظر في أهداف ومنهجيات برامجها التدريبية لتكوين المراقبين. فعلى ممثلي ألاحزاب أن يكونوا على علم جيد بالإجراءات والقواعد التنظيمية للانتخابات ويتحلّون باليقظة في جميع مراحل العملية الانتخابية لحماية مصالح أحزابهم. فهناك حاجة إلى مزيد من التحضير للتأكد من أن ممثلي ألاحزاب يصلون إلى هذا المعيار، ويكونون قادرين على ردع كل تزوير ممكن على المستوى المحلي وتقديم تقرير عن بيانات النتائج بأسرع ما يمكن لاحزابهم للسماح لها بإجراء عملية موازية لتجميع النتائج لردع التزوير على نطاق واسع وتعزيز مصداقية نتائج الانتخابات.

لوسائل إلاعلام:

14. **زيادة التدابير اللازمة لضمان نزاهة الإعلام عن العمليات الانتخابية، والنظر في وضع مدونة أخلاقيات لوسائل الإعلام.**

امرأة تتفحص ملصقات الحملة خلال فترة الصمت لمدة ثلاثة أيام قبل الانتخابات.

يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورا حيويا في مساعدة الناخبين على اتخاذ قرارات وجيهة يوم الانتخابات. في حين أن العديد من وسائل الإعلام المطبوعة الجزائرية بدت أنها تبنت وجهة نظرعكس هذه، فإن التلفزيون والإذاعة الحكومية ووسائل الإعلام المطبوعة الحزبية كان لها وبكل وضوح جدول أعمال مختلف. وينبغي على وسائل الإعلام أن تتفادى أن تكون صدى لما تقوله الأحزاب السياسية من أجل بناء سمعتها كعامل محايد مصلحته الوحيدة إعلام المواطنين.

لمنظمات المجتمع المدني:

15. **مواصلة مراقبة العمليات الانتخابية، مع المدافعة لاعتماد رسمي للملاحظين المواطنين للانتخابات**. في حين أن العديد من ألاحزاب والمواطنين قد انتقدوا جمعيات المجتمع المدني بأنها متحزبة وغير قادرة على تقديم منظور محايد للعملية الانتخابية عموما، فإن تجربة المرصد تدل على أنه يمكن للمواطنين الجزائريين أن يلعبوا دورا فريدا وبناءا كمراقبين مستقلين. وعلى مجموعات المواطنين الضغط للحصول على الاعتراف الرسمي مع الرجوع إلى القواعد والمعايير الدولية. وعليها أيضا أن تتتبع خطوات لبناء قدراتها لمراقبة العمليات الانتخابية على نحو فعال وبصفة مهنية حتى تتمكن من أن تلعب دورا أكبر في ضمان شفافية ومصداقية الانتخابات المقبلة في الجزائر. وتمثل الانتخابات البلدية المرتقبة في وقت لاحق من هذا العام والانتخابات الرئاسية المتوقع إجراءها في عام 2014 فرصا جيدة للشروع في هذا العمل.

16. **تثقيف الناخبين، وتشجيع النقاش العام لتسهيل المشاركة الجماهيرية في الانتخابات المقبلة**. يمكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني المستقلة، كمجموعات محايدة منفصلة عن الحكومة أو أي حزب سياسي، أن تلعب دورا هاما في توفير معلومات موثوقة للمواطنين حول عملية التصويت. وعلاوة على ذلك، يمكن لمثل هذه لمجموعات أن تلعب دورا هاما في تعزيز الحوار والنقاش في القضايا السياسية الهامة المطروحة في الانتخابات. ويمكن للفئات المهمّشة ولا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة وألاميين والنساء والشباب الاستفادة من الجهود الرامية إلى إشراك الناخبين من أجل تيسير مشاركتها في الانتخابات المقبلة. ومع ذلك، فإن نسبة المشاركة المحدودة لجميع شرائح المجتمع تشير إلى أن زيادة توعية الناخبين للمشاركة يمكن أن يستفيد منها الجزائريون جميعا.

الملحق أ

بيان للوفد الدولي
لتقييم فترة ما قبل الانتخابات
الانتخابات التشريعية – الجزائر 2012

5 أفريل 2012

استجابة لدعوة الحكومة الجزائرية ، نظم المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وفد تقييم فترة ما قبل الانتخابات من 31 مارس إلى 5 أبريل كجزء من مهمة الملاحظة الدولية للانتخابات البرلمانية يوم 10 ماي. وتكمن أهداف هذه المهمة في التعبير عن دعم المجتمع الدولي لحكامة ديمقراطية وانتخابات تعددية تنافسية في الجزائر، وتقديم تقرير حيادي ودقيق حول العملية الانتخابية للجزائريين وللمجتمع الدولي.

ويتكون الوفد من أعضاء من مختلف الجنسيات من بينهم كارول جايمس وهي عضو في المجلس التشريعي في مقاطعة كولومبيا البريطانية (كندا) وارينا حدجي أبديتش وهي رئيسة الجمعية الأوروبية لمسؤولي الانتخابات (البوسنة والهرسك) وأنيس غضبان، نائب رئيس الاتصالات في الجمعية التونسية للصحوة الديمقراطية (تونس) وسارة جونسون وهي مدير مساعد مكلّف ببرنامج الديمقراطية في مركز كارتر (الولايات المتحدة)؛ و جيفري انجلند مدير المعهد الوطني الديمقراطي المقيم في المغرب.

وفي سياق المهمة، اجتمع أعضاء الوفد في الجزائر العاصمة مع ممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية ولجان خاصة تتألف من قضاة وممثلي الأحزاب مكلفة طبقا للقانون بالإشراف على الانتخابات ومراقبتها على التوالي. واجتمعت كذلك مع قادة من جماعات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والمنظمات المدنية الأخرى والأكاديميين والمدونين وممثلي وسائل الأعلام وممثلين عن المجتمع الدولي. و قد زار أعضاء الوفد ولايتي الشلف وتيزي وزو للاجتماع مع أعضاء لجنة الإشراف على الانتخابات والمرشحين وقادة الأحزاب السياسية وغيرهم من الناشطين.

وما هذا التقييم لفترة ما قبل الانتخابات إلا جزء من مهمة المعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات الدولية الشاملة. ففي منتصف شهر أفريل، يعتزم المعهد الديمقراطي الوطني إيفاد فريق من سبعة ملاحظين على المدى الطويل سيقومون بملاحظة فترة ما قبل الانتخابات والحملات الانتخابية ويوم الاقتراع وكذا الفترة التي تلي الانتخابات مباشرة وفي جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك إعلان النتائج و معالجة أية شكاوى انتخابية.

ولا يسعى الوفد إلى التدخل في العملية الانتخابية ولا تقديم تقييم نهائي للعملية الانتخابية. وتم إجراء جميع جوانب التقييم وفقا للقانون الجزائري وتماشيا والمعايير الدولية لملاحظة الانتخابات المنصوص عليها في إعلان مبادئ الملاحظة الدولية للانتخابات. وتُقدم جميع التوصيات على أمل دعم وتعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية في الجزائر.

ويقدّر المعهد الديمقراطي الوطني والوفد المكلف بتقييم فترة ما قبل الانتخابات حسن الضيافة والانفتاح والصراحة التي لمسناها لدى جميع الذين شاركوا في التقييم. ويعرب الوفد عن امتنانه لحكومة وشعب الجزائر للدعوة لملاحظة هذه العملية الهامة.

الملخص

سينتخب الجزائريون، يوم 10 ماي، مجلسا جديدا لنواب البرلمان في انتخابات يعتبرها البعض في البلاد أنّها تتميز عن سابقاتها لكونها خطوة حاسمة في عملية إصلاح سياسي على المدى الطويل. وقد صرّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن البرلمان الجديد سوف يلعب دورا هاما في تشكيل عملية إصلاح دستوري في السنة المقبلة. ولم يسبق أن شارك المجلس التشريعي في هذه العملية. وادراكا للضغوط الجديدة والتوقعات المتزايدة التي تفرضها ألاحداث ألاخيرة في المنطقة، أدخلت الحكومة الجزائرية عدة تدابير جديدة لتشجيع أكبر قدر من الشفافية في هذه الانتخابات. فلم يثق المواطنون كثيرا و منذ سنوات في صناديق الاقتراع أو في قدرة المسؤولين المنتخبين على إنتاج تغيير حقيقي. فالجزائريون يرغبون في إلاصلاح الحقيقي، غير أنهم يبدون حتى آلان مشككين في أن التدابير الجديدة قد تزيد من الشفافية أو تؤدي إلى هيئة أكثر مصداقية قادرة على التأثير على عملية إلاصلاح. وعلى بعد خمسة أسابيع من يوم الانتخاب، يعتقد الوفد بأنه يمكن اتخاذ بعض الخطوات لمعالجة أوجه القصور،وتعزيز الانفتاح وزيادة ثقة الناس في هذه الانتخابات وفي العملية السياسية في الجزائر على نطاق أوسع.

وفي إطار التحضير لهذه الانتخابات، قامت الحكومة الجزائرية بمراجعة إلاطار القانوني للانتخابات وقامت بتغييرات أخرى لديها القدرة على تحسين شفافية العملية. وبينما كانت هذه التغييرات ايجابية على العموم وتقدم للجزائر إطارا انتخابيا أكثر انسجاما مع أفضل الممارسات الدولية، فسيتم تحديد ألاثر النهائي لهذه التغيرات في التطبيق. ففي شهر جانفي أسس القانون الانتخابي الجديد لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات تتألف من ممثلي ألاحزاب السياسية ومكلفة بمراقبة العملية الانتخابية ورفع المخالفات للجنة وطنية حديثة النشأة مكلفة بإلاشراف على الانتخابات، وتتألف من قضاة مكلفين بتطبيق قانون الانتخابات. وينص القانون على أن فرز ألاصوات يكون داخل مكتب الاقتراع وبصفة علنية وعلى نشر نتيجة التصويت في المكتب، ويتم تقديم نسخا من النتائج لممثلي المرشحين. ويمكن رؤية دعوات للملاحظين الدوليين حصص لتمثيل المرأة في قوائم مرشحي ألاحزاب وفي تخصيص المقاعد كمؤشرات لارادة سياسية متزايدة لتنظيم انتخابات أكثر انفتاحا وقدرة على المنافسة. وفي هذا السياق تستعد ألاحزاب لفترة الحملة الانتخابية المقبلة بطاقة متجددة، وقد أعرب ممثلو ألاحزاب للوفد عن اعتقادهم بأهمية هذه الانتخابات من أجل النهوض بعملية إلاصلاح الديمقراطي في الجزائر. وأشار عدد من ممثلي ألاحزاب بدور ألاحزاب السياسية في تطوير البرامج الانتخابية ألاكثر وضوحا والتي يمكن أن تلهم مشاركة أعلى وردع التزوير.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن جوانب أخرى من العملية الانتخابية على ما هي عليه في الوقت الراهن هي بعيدة عن تطلعات المواطن لعملية شفافة يمكن أن تسفر عن نتائج أكثر مصداقية. وأشار الفاعلون السياسيون إلى أن عددا من النصوص التنظيمية وإلاجراءات لا تزال غامضة أو غير محددة، وأن السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات كانت بطيئة في الاستجابة لطلبات التوضيح. وخلال المناقشات العديدة، استمع الوفد لشكاوى حول فعالية لجنة ألاحزاب السياسية وحول استقلال القضاة في إطار لجنة إلاشراف. على الرغم من تشابهها إلى حد ما بالمؤسسات السابقة، فقد تم إنشاءها مؤخرا وهي تواجه تحديات تنظيمية كبيرة لأنها تسعى بسرعة إلى تحديد دورها في العملية الانتخابية. كما استمع الوفد إلى وجود مخالفات في عملية

تسجيل الناخبين، والعديد من الشكاوى من الناخبين وألاحزاب فيما يخص الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على سجل الناخبين بغرض التحقق. لا توجد حالياً أحكام لاعتماد الملاحظين المحليين غير المحزبين و تابعين للمجتمع المدني الجزائري على الرغم من طلب هذا ألاخير القيام بذلك على الرغم من دعوات أرسلت لحضور الملاحظين الدوليين. و يمكن لوجود الملاحظين أن يكون مفيدة بشكل خاص خلال عملية فرز واحتساب ألاصوات ولكن لم يتم فتح هذه العملية حاليا للملاحظة من قبل ملاحظين تابعين لألاحزاب أو لا.

إن العديد من التحديات المباشرة لمصداقية هذه الانتخابات والمرتبطة بقضايا هيكلية هي نتيجة الغموض الذي يكتنف مراجعة إلاطار الانتخابي، وعلى وجه الخصوص ألاحكام والهيئات التي أضيفت حديثا. فمثل هذه التحديات ليست غير متوقعة بالنظر إلى أن التعديلات القانونية التي تم تمريرها منذ أقل من ثلاثة أشهر، ويمكن التخفيف من هذه التحديات من خلال سلسلة من إلاجراءات البسيطة نسبيا .وفي هذه المرحلة المتأخرة، يمكن للسلطات الجزائرية والفاعلين آلاخرين اتخاذ عدة خطوات لزيادة الشفافية، والتي من شأنها أن تشجع زيادة المشاركة الشعبية وتعزيز الثقة في هذه الانتخابات. وقد تشمل مثل هذه التدابير ما يلي:

1. ينبغي أن تفتح السلطات عملية تثبيت النتائج لمشاركة جميع فئات الملاحظين بما في ذلك الملاحظين المحليين وممثلي ألاحزاب السياسية والملاحظين الدوليين وهذا سعيا إلى ثني مخاوف واسعة من أن تشكّل هذه المرحلة من العملية الانتخابية مجالا للتلاعب بألاصوات.

2. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تسمح للمجتمع المدني الجزائري بتنظيم مبادرات تهدف إلى أداء دور الملاحظ خلال الاقتراع وأن توضّح مسار اعتماد الجمعيات وأن تنشر المعلومة على نطاق واسع في الوقت المناسب.

3. ينبغي على ألاحزاب السياسية والمواطنين أن يغتنموا الفرص من أجل تحقيق مزيد من الشفافية من خلال، على سبيل المثال، حضور عملية فرز ألاصوات وتعليق النتائج في مراكز الاقتراع.

4. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تنشر النصوص التنظيمية وترفع اللبس من النصوص إلاجرائية في أسرع وقت ممكن وهذا في إطار شراكة متفتحة مع اللجنتين الوطنيتين لإلاشراف على الانتخابات ومراقبتها.

5. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات توضيح الكيفية المتّبعة لتوزيع المقاعد العائدة للنساء وهذا من أجل ضمان أنّ النتائج النسبية المنصوص عليها في القانون قد تمّ تحقيقها وبشكل منصف.

6. ينبغي على ألاحزاب السياسية أن تسعى جاهدة لكسب ثقة الناخبين من خلال منصات استجابة وجهود جوارية لتوعية الناخبين وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة في الحملات الانتخابية.

السياق الانتخابي

يجب على أي تقييم شامل لأية انتخابات النظر في جميع جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك معلومات عن فترة ما قبل الانتخابات ويوم الاقتراع و الفترة التي تلي الانتخابات مباشرة.إن السياق السياسي الذي ستعقد فيه الانتخابات البرلمانية المقبلة لا يقل أهمية في تحديد نتائجها عن الاستعدادات للانتخابات أو حتى أحداث يوم الاقتراع. فمن خارج الحدود الجزائرية، رفعت التحركات الشعبية للربيع العربي من توقعات الجزائريين من قادتهم السياسيين. و من داخل البلاد، يؤثر كفاح الجزائر ضد الاستعمار والعشرية السوداء في التسعينيات، فضلا عن هياكلها السياسية وعمليات صنع القرار، على العملية الانتخابية ونتائجها. ويجب لتقييم شامل أن يأخذ في الاعتبار أيضا هذه العوامل من أجل تقييم مدى قدرة العملية الانتخابية في الاستجابة إلى تطلعات الجزائريين وطموحاتهم. ومن خلال وجهة النظر هذه، يمكن اعتبار هذه العملية الانتخابية واحدة من أهم الامتحانات إلى غاية آلان لاستعداد الحكومة الجزائرية للسماح للتعددية السياسية الحقيقية، ولنواياها في قيادة البلد نحو الإصلاحات الدستورية الموعودة.

وفي حين أن تجربة الجزائر التاريخية تميزها عن جيرانها في نواح كثيرة، فالجزائر ليست بمنأى عن مطالب لمزيد من الشفافية والمساءلة والحرية السياسية التي اتسم بها العام الماضي شمال أفريقيا والشرق ألاوسط. واستجابة لضغوط جديدة وتوقعات شعبية، وعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له في شهر أفريل 2011 بتعديلات دستورية جديدة واجراء إصلاحات شاملة. فإلى جانب استخدام الامتيازات الاقتصادية والحملات ألامنية، نجح إطلاق عملية إصلاح غير مكتملة حتى آلان في الحد من ثلاثة أشهر من الاحتجاجات السياسية على الصعيد الوطني ولكنها فشلت إلى حد كبير في تلبية الرغبات الشعبية لتوسيع الفضاء السياسي وزيادة ألامن الاقتصادي. وستكون المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة مؤشرا هاما لآراء الجزائريين حول الإصلاحات المرجوة، فضلا عن درجة مشاركة المواطنين في العمليات السياسية والانتخابية.

وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات ستجرى في مواعيد منتظمة، غير أنها ذات أهمية جديدة في سياق الربيع العربي ومجهود الجزائر في إصلاح جديد.و قد قال الرئيس بوتفليقة أن المجلس البرلماني المقبل والذي سوف يوسّع إلى 462 عضو بدلا من 389 سوف يلعب دورا رئيسيا في عملية تعديل الدستور. ولمواجهة الرهانات الكبرى، اتخذت الحكومة تدابير جديدة، بما في ذلك دعوات لملاحظين دوليين، واعتماد أحزاب سياسية جديدة، ومراجعة الإطار القانوني، وذلك بهدف إظهار التزامها بتنظيم انتخابات شفافة وتنافسية. ففي خطاب له في ديسمبر 2011، قال الرئيس بوتفليقة أن الانتخابات «ستجري في ظل تعددية لم يسبق لها مثيل»، بمشاركة ألاحزاب السياسية الجديدة وبجهود مبذولة لاشراك المواطنين من خلال حملة لتوعية الناخبين تقوم بها الحكومة. وقد تم دعوة المنظمات المتعددة ألاطراف لارسال ملاحظين وتشمل الاتحاد ألافريقي والجامعة العربية والاتحاد ألاوروبي وألامم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويعد المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر من المنظمات غير الحكومية الوحيدة التي تلقت مثل هذه الدعوة. و في المقابل، لم تتلق أي جمعية محلية الترخيص لملاحظة الانتخابات في حين أن جماعات المجتمع المدني الجزائري قد أعربت عن اهتمامها بذلك.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن انتخابات شهر ماي ستجرى في إطار تنظيمي تم مراجعته. حيث يشمل قانون الانتخابات الجديد، الذي صدر في شهر جانفي، إنشاء هيئات جديدة، وهي اللجنة الوطنية لإلاشراف على الانتخابات و اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات ، و التي تهدفا إلى زيادة ثقة الناس في نزاهة العملية، على الرغم من أن مؤسسات مماثلة كانت موجودة في الماضي.

وأبقى في القانون على مواد قديمة تنص أن فرز بطاقات الاقتراع سيتم في مكتب الاقتراع بحضور ممثلي الأحزاب والناخبين الحاضرين، وأن يتم نشر النتائج علنا في مكتب الاقتراع. ويقنن قانون الأحزاب السياسية المعدل إجراءات تسجيل الأحزاب، ويحدد القانون الجديد مشاركة المرأة بمنح حصصا للنساء في قوائم مرشحي الأحزاب. وكانت أحكام كل قانون موضوع جدل كبير في البرلمان والصحافة في الأشهر التي سبقت اعتماده، غير أن قانون الجمعيات المعدل قد تم انتقاده أكثر من غيره من القوانين، و يفرض هذا القانون قيودا كبيرة على المجموعات المستقلة التي يمكن لها أن تضطلع بدور هام في دعم مصداقية الانتخابات.

إن الانتخابات المقبلة ستكون اختبارا رئيسيا لكل من إجراءات الإصلاح الأخيرة التي قامت بها الحكومة وقدرتها على غرس الثقة في جمهور الناخبين. فقد شهد تاريخ الجزائر المعاصر العديد من الانتخابات التي عانت من الغش، ويبدو المواطنون مترددين في احتضان صناديق الاقتراع باعتبارها وسيلة فعالة لإحداث تغيير سياسي. وكما قال محلل سياسي جزائري للوفد، فان «المواطنين لا يزالون ينتظرون» إجراء تغييرات واسعة من شأنها أن تضفي الشرعية للانتخابات. ففي العقد الماضي، كانت نسب المشاركة منخفضة دوما، بامتناع ما يزيد على 50 في المائة من الناخبين المسجلين في الانتخابات البرلمانية السابقة، في عامي 2002 و 2007. وتشير أيضا وتيرة المقاطعة وارتفاع عدد الأصوات الملغاة (لا يقل عن 10 بالمئة في كل من عامي 2002 و 2007) إلى استياء شعبي كبير. وقد أعلن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية قراره لمقاطعة انتخابات 2012، وقد تم في الشهر الماضي تشكيل ائتلاف من الأحزاب الإسلامية البارزة التي صرّحت أنها سوف تشجع أنصارها على مقاطعة الانتخابات إذ وجدت مؤشرات كبيرة للتزوير في فترة ما قبل الانتخابات. و تشير الدعوات غير الناجحة من قبل بعض الأطراف في الأشهر الأخيرة لإقامة إدارة مؤقتة محايدة لإدارة الانتخابات إلى توقعات منخفضة في نزاهة الانتخابات. وفي حين أن جبهة القوى الاشتراكية، وهو حزب معارض علماني قاطع كل الانتخابات الوطنية خلال الخمسة عشر سنة الماضية، قد بدأت الاستعدادات للمشاركة في انتخابات شهر ماي، ذكرت أيضا في إمكانية مقاطعة متجددة مؤخرا هذا الأسبوع.

بعض جوانب محددة من السياق الانتخابي المؤدية إلى انتخابات عام 2012 البرلمانية مناقشة فيما يلي.

الإطار الانتخابي : تركت مراجعة قانون الانتخابات والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تمت في شهر جانفي من عام 2012 النظام الانتخابي دون تغيير نسبيا. إذ حافظ قانون الانتخابات المعدل على التمثيل النسبي، نظام أكبر عدد متبقي في الدوائر.[1] فهو يحافظ أيضا على الحد الأدنى لكسب مقاعد في البرلمان بخمسة في المائة من قوائم المقاطعة. ولم ترفع لأعضاء الوفد أية انتقادات أو مخاوف كبيرة بشأن نوع النظام الانتخابي من الأحزاب السياسية أو غيرها من الجهات الفاعلة التي تم اللقاء بها. وقد أشار العديد من الأحزاب إلى أنه، بالاشتراك مع عدد كبير من الأحزاب السياسية المتنافسة (44 حزبا في هذه الانتخابات)، قد يؤدي هذا النظام بطبيعة الحال إلى هيئة تشريعية منقسمة مما سيساهم في إضعاف مجلس النواب. ويمكن لتعقيد تخصيص الأصوات، وحقيقة الأمر أن هذا سيؤدي بطبيعته إلى نتائج غير تلك المتوقعة، أن يساهم أيضا في سوء الفهم وبروز الشك لدى المواطنين.

1 طبقا لطريقة أكبر عدد متبقي، توزع المقاعد في جولتين: أولا، يتم منح المقاعد للأحزاب التي حققت الحصة الانتخابية، والتي تحدد وفقا لطريقة هار أي عدد الأصوات الإجمالي مقسوم على مجموع المقاعد. ومن ثم طرح الحصة من مجموع الأصوات. ثم يتم منح جميع الأحزاب التي لها عدد الأصوات فوق العتبة القانونية مقاعد وفقا لما لها العدد الأكبر من الأصوات (أو «الباقي الأكبر») حتى يتم تخصيص جميع المقاعد. فالنظام في الجزائر يتبع نظام القائمة المغلقة، وهذا يعني أن كل حزب يحدد ترتيب المرشحين.

وأشار تقريبا جميع ألاطراف الفاعلة الذين التقى بها المعهد الديمقراطي الوطني إلى أن قوانين الانتخابات المعدلة ذات الصلة كما هي ليس فيها إشكال على العموم، على الرغم من أنها لا تزال غامضة في نواح كثيرة. غير أن إلاشكال، في رأي ألاغلبية، يكمن في تطبيق عناصر من القانون. وأشار العديد من ألاحزاب السياسية أن عددا كبيرا من اللوائح التنظيمية أو المبادئ التوجيهية المشار إليها في القانون لم تصدر أو توضح حتى آلان. وإذا ما أردنا إضفاء مزيدا من الثقة على هذا النظام لانتخابي، يجب أن يتم الانتهاء بسرعة من هذه النصوص التنظيمية ونشرها على نطاق واسع. وقد أعربت منظمات المجتمع المدني والكثير من ألاحزاب السياسية عن أسفها على أن التعديلات القانونية أو النصوص التنظيمية الداعمة لم تتم ضمن عملية تشاور مفتوحة وشاملة.و يثير خيار التخلي عن النهج التعاوني المخاوف ويعزز اعتقاد الناس أن عمليات صنع القرار تسير كما كان من قبل وليس طبقا لروح إصلاح جديدة.

قوائم المرشحين : وفقا لمسؤولين مكلفين بالانتخابات، وبحلول آجال إلايداع في 26 مارس تم إحصاء أكثر من 25800 مرشحا مسجلا في أكثر من 2050 قائمة، ما يقرب من ضعف ما كان عليه عام 2007. ومن بين المرشحين، نجد ما يقرب من 7500 من النساء تطبيقا للقانون الجديد الذي يحدد الحد ألادنى من أعداد المرشحات على أساس حجم الدوائر الانتخابية دون تحديد أي شرط لوضعها في القوائم. وعلى الرغم من أن القانون يلزم نظريا ألاحزاب لوضع النساء تلقائيا في مقدمة القوائم[2]، لم يتمكن الوفد من تحديد الطريقة التي تتبعها السلطات لتطبيق هذه ألاحكام، لا سيما داخل التمثيل النسبي، أو نظام الباقي ألاكبر. وأظهرت وجهات نظر مختلف ألاطراف الفاعلة، بدءا من ألاحزاب السياسية إلى المنظمات النسائية، تفسيرات متضاربة، وأبرزت التباسها حول هذا الغموض.

ووفقا لبعض المسؤولين، تم رفض 58 قائمة فقط من أكثر من 2000 قائمة للمرشحين. بيد أن الوفد سمع عن حالات عديدة من المرشحين ألاحرار الذين يواجهون صعوبات في تقديم ترشيحاتهم، وغالبا ما يرجع ذلك إلى العدد الكبير من التوقيعات والوثائق الداعمة المطلوبة. وبما أنهم لا يتوفرون على هياكل حزبية، لم يتمكن الكثير منهم من التغلب على التحديات البيروقراطية الكبيرة ، وفي عدة حالات، تم القول على أن السلطات تخلق عقبات إضافية لتقديم القوائم.

إدارة سير الانتخابات : لاحظ تقريبا جميع ألاطراف الفاعلة الذين تحدث إليهم الوفد أنهم يتوقعون أن تكون التحضيرات المادية للانتخابات سليمة من الناحية الفنية وتتسم بالمهنية. و في حين أن وزارة الداخلية لا تزال هي الهيئة المسؤولة عن إلادارة العامة للانتخابات، فإن إنشاء القانون الانتخابي للجان عدة قد خفّف ، كما يبدو في الظاهر، وزارة الداخلية من العديد من وظائف الرقابة إلادارية اليومية، على الرغم من أنها لا تزال مشابهة إلى حد ما بالهيئات السابقة. تضم اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات ممثلين عن جميع ألاحزاب السياسية والمرشحين المشاركين في الانتخابات، وتكمن مسؤوليتها في ملاحظة المخالفات القانونية وإلابلاغ عنها إلى الجنة الوطنية لإلاشراف على الانتخابات. وكلفت هذه الهيئة الثانية، التي تضم 316 قاضيا، بإلاشراف على العملية الانتخابية وفرض الامتثال للقانون الانتخابي. وقد فسر القضاة على الصعيدين الوطني والولائي دور لجنتهم بأنها فنية بحتة، وتقتصر على تطبيق قانون الانتخابات فقط. وكان إنشاء هذه اللجان الرئيسية في وقت متأخر جدا في العملية الانتخابية، بعد اختتام فترة تسجيل الناخبين ، مما منعها من إلاشراف على المراحل الرئيسية للعملية، مثل تسجيل الناخبين و المرشحين، وأصبحت تواجه تحديات تنظيمية كبيرة وهي تسعى إلى تحديد أدوارها.

2 وفقا للمادة 2 من القانون العضوي رقم 12-03 تكون: 20 في المائة للدوائر التي لها أربعة مقاعد، و 30 في المائة لخمسة مقاعد أو أكثر، و 35 في المائة لـ 14 مقعد أو أكثر، و 40 في المائة لـ 32 مقعد أو أكثر ، و 50 في المائة للمقاعد المخصصة للجالية الوطنية في الخارج.

وقد أعرب الكثير من الذين التقى بهم المعهد الديمقراطي الوطني عن ارتيابهم من تبقى إدارة شؤون الانتخابات محايدة. ويشك العديد من ألاطراف الفاعلة على وجه الخصوص من استقلالية رؤساء مكاتب التصويت والقضاة في إطار الجنة الوطنية لإلاشراف على الانتخابات واللجان الانتخابية إلادارية على الصعيدين الوطني و المحلي و التابعة لها . وأبدى بعض زعماء ألاحزاب الشك في قدرة هذا العدد الصغير من القضاة على إلاشراف على 45000 مكتب تصويت عبر كل الجزائر، حتى وان كان هناك دعم لوجستيكي من المسؤولين المحليين. وفي حين أن هذا غير ممكن قبل انتخابات ماي القادم، إلا أن إنشاء لجنة انتخابات مستقلة في المستقبل من شأنها أن تفسر وتنظم إلاطار القانوني الانتخابي ستخفف من حدة المخاوف الشعبية حول حياد إلادارة الانتخابية، وستزيد من ثقة الجمهور في نزاهة الانتخابات.

القائمة الانتخابية : تعتمد القائمة الانتخابية لعام 2012 على سجل يتم تحديثه سنويا. وبموجب القانون الجديد، الذي يتخذ خطوة ايجابية للحد من دور مباشر للوزارة، فإن اللجان المحلية والتي يشرف عليها قاضي معين والتي تتألف من رئيس المجلس البلدي المنتخب والمواطنين العاديين هي المسؤولة عن عملية مراجعة القائمة. وقد فتحت وزارة الداخلية عملية غير عادية لتسجيل الناخبين لمدة 10 أيام في شهر فبراير. وقامت بعض ألاحزاب السياسية والسلطات الجزائرية ببذل جهود لتشجيع تسجيل الناخبين.

ولا تزال القائمة الانتخابية واحدة من أهم القضايا المثيرة للقلق بالنسبة لمعظم ألاحزاب السياسية والجمعيات المدنية التي التقى الوفد بها. وفي مناقشات منفصلة، لاحظ عدد من الجهات الفاعلة أن عدد ألاشخاص المسجلين زاد على الصعيد الوطني ومن دون تفسير بأربعة ملايين شخص مقارنة بعام 2009. وأبرزت أيضا هذه الجهات الفاعلة نفس المخاوف بشأن تسجيل قوات ألامن، مشيرة إلى أنه تم تسجيل بعض الجنود في مناطقهم ألاصلية، وكذلك في مواقع انتشارهم. وعلى الرغم من أن بعض ألاطراف قد أشارت إلى أنها تلقت نسخة من قائمة الناخبين التي تم مراجعتها للسماح لها بالمراجعة والتحقق منها ، أشار آخرون إلى أنهم لم يحصلوا بعد عليها على بعد خمسة أسابيع من الانتخابات. وترى بعض ألاحزاب التي التقى بها أعضاء الوفد أن القوائم التي تلقوها لا تتضمن سوى معلومات محدودة، مثل أسماء الناخبين فقط. ففي الماضي، كما أوردت هذه ألاحزاب، تم تفصيل هذه القوائم على مستوى الولاية فقط وفي شكل الكتروني للقراءة فقط وتحتوي على مئات آلالاف من ألاسماء مما جعلها عديمة الجدوى تقريبا على مستوى الدوائر الانتخابية.

الشفافية في فرز ألاصوات : أشار العديد من الفاعلين السياسيين أن عملية فرز ألاصوات على مستوى مكتب الاقتراع ومركز الاقتراع هي عملية شفافة ومفتوحة. ويشترط القانون أن تتم عملية فرز ألاصوات داخل مكاتب الاقتراع وتكون مفتوحة للجمهور. وقالت السلطات التي التقى بها الوفد أن هذا يعني أنه يمكن لاي ناخب أن يحضر عملية الفرز داخل مركز إلاقتراع الذي هو مسجلٌ فيه ، وأن عدد محدود من ممثلي ألاحزاب السياسية يمكن لهم الحضور كذلك، وفقا لتقدير رئيس المركز. و قد استمع وفد المعهد الديمقراطي الوطني إلى آراء مختلفة حول حق ألاحزاب السياسية والمواطنين في ملاحظة فرز النتائج على مستوى البلدية و الولاية ونقلها إلى المستوى الوطني. وفي حين أن السلطات الانتخابية وصفت هذه المرحلة بأنها عملية فنية بحتة لتسجيل ألارقام، تؤكد عدة جمعيات المجتمع المدني وعدة جماعات معارضة أن هذه المرحلة هي التي يتم فيها معظم التلاعب بالنتائج. وقد فسرت العديد من الجهات الفاعلة أن القانون الانتخابي الجديد يمنع أي رصد لهذه المرحلة من قبل ممثلي ألاحزاب والمواطنين أو أعضاء اللجان المختلفة للرقابة وإلاشراف. وفي بعض الحالات، اقترح القضاة أن هذه العملية، مثل تلك التي هي في مكتب الاقتراع ومركز الاقتراع، قد تكون علنية.

ولا يزال توضيح إجراءات القضاء على مثل هذا الغموض ضروريا. وألاهم من ذلك هو أن فتح العملية للملاحظة على كل المستويات قد يكون وسيلة بسيطة نسبيا وفعالة لزيادة الشفافية وبناء الثقة في نتائج الانتخابات. ومع ذلك، وإذا لم تقم السلطات باتخاذ تدابير من هذا القبيل، فإن تنفيذ ألاحكام القانونية التي تتطلب نشر نسخة من فرز ألاصوات، بإلاضافة إلى حرص ألاحزاب و المواطنين على الحصول على هذه المعلومات، يمكن أن تساعد على ضمان حد أدنى من الدقة في عملية إلاحتساب.

ألاحزاب السياسية: يتنافس أربعة وأربعون حزب في انتخابات 10 ماي، تم اعتماد أكثر من 20 منها في شهر جانفي وفيفري. و هناك عدد من أحزاب المعارضة المشاركة، بما فيها حزب جبهة القوى الاشتراكية، الذي قاطع الانتخابات التشريعية السابقة، في حين نجد حزبا واحدا على ألاقل من أحزاب المعارضة وهو حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، قد دعا إلى المقاطعة. وقبل 15 أفريل موعد انطلاق فترة الحملة الانتخابية، رأى الوفد تحضيرات أحزاب عديدة لخوض حملاتها الانتخابية بشكل جدي، وخصوصا على المستوى المحلي.

ويعطي القانون الانتخابي الجديد لألاحزاب السياسية قناة للاتصال ولتبديد القلق في شكل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، وهي تتألف من ممثلين عن جميع ألاحزاب السياسية المتنافسة، وقوائم المرشحين ألاحرار. وتقوم اللجنة، التي لها هياكل موازية على المستوى الوطني والولائي والبلدي، بمراقبة التزام مختلف ألاطراف الفاعلة بقانون الانتخابات والنصوص التنظيمية. كما تنسق مجموعة متنوعة من العناصر المتعلقة بألاحزاب السياسية، مثل تخصيص المساواة في الوصول إلى وسائل إلاعلام العامة، وتخصيص ألاماكن العامة المخصصة للحملات الانتخابية، والتنسيق بين ممثلي ألاحزاب في مكاتب الاقتراع ومراكز الاقتراع.

وعلى الرغم من أنها آلية بناءة ممكنة لتمثيل ألاحزاب السياسية في المناقشات الخاصة بالقضايا الانتخابية، والدفاع عن حقوق ألاحزاب السياسية ككل، فإن اللجنة لم يتح لها الوقت الكافي لتنظيم نفسها، ونظرا للعدد الكبير من ألاحزاب الممثلة يعدّ التنسيق واتخاذ القرارات من أكبر التحديات لها. وكذلك، لا تتملك اللجنة السلطة التنفيذية على إلاجراءات الانتخابية، ولا يمكن لها إلا أن ترفع مثل هذه المسائل للقضاة ولوزارة الداخلية. و خلال زيارة الوفد، تم تسليط الضوء على العلاقات المتوترة بين هذه الهيئات من مسألة ما إذا كانت الجزائر سوف تستخدم ورقة اقتراع واحدة أو متعددة. وقد استخدمت ورقة الاقتراع الواحدة لعدة عقود بعد الاستقلال، وهذا ما تفضله اللجنة المكونة من ألاحزاب والتي ترى أنها ستقلل من احتمالات التزوير. وكانت الانتخابات ألاخيرة قد استخدمت أوراق الاقتراع المتعددة، وقامت وزارة الداخلية بالاحتفاظ بهذا النظام على الرغم من المخاوف من أن مثل هذا الاختيار سيروج لشراء ألاصوات. وقد علّقت لجنة ألاحزاب عملها مؤقتا عدة مرات في ألاسابيع ألاخيرة بسبب رفض وزارة الداخلية الاستجابة لتوصيتها. وقد رفضت الوزارة رسميا هذا ألاسبوع توصية اللجنة فيما يتعلق بورقة الاقتراع، مما يزيد من شعور ألاحزاب أن السلطات الانتخابية لن تستجيب لمطالبها. وأشار أعضاء لجنة ملاحظة الانتخابات أن 20 مسألة تقريبا قد تم رفعها فيما يخص التوضيحات إلاجرائية، ولم يتناول منها إلا ثلاثة فقط.

مشاركة الناخبين : مع استثناءات عديدة، اعترف أولئك الذين التقى الوفد بهم أن ثقة الجزائريين منخفضة وأن هناك لامبالاة عامة تجاه الانتخابات. ويتوقّع العديد من أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين هذه العملية، ستكون نسبة إلاقبال منخفضة. وهذا ما قد يحدث على ألارجح إذا ما نظرنا إلى تاريخ الجزائر المعاصر. وقد كانت نسبة إلاقبال الرسمية في

الانتخابات التشريعية ألاخيرة، في عام 2007، حسب ما أفادته بعض التقارير 35.6 في المائة فقط، مع نسبة عالية من ألاصوات الملغاة تصل إلى14 في المائة. وهناك عدد قليل من الذين التقى الوفد بهم يتوقع إقبال كبير لدى الشباب الجزائري، الذي يشكل الغالبية العظمى في البلاد. وكانت آخر مرة لعب الشباب دورا كبيرا في تحديد نتيجة الانتخابات خلال الانفتاح السياسي (1988–1991) في الجزائر، عندما خرج الشباب بقوة لإدلاء بأصواتهم احتجاجا على الحزب الحاكم مما أدى إلى تداعيات سياسية لا يرغب قادة الجزائر تكرارها. و اليوم، وكما قال ناشط شاب للوفد، فإن الشباب لا يرون إلا «الوجوه القديمة» فقط على قوائم المرشحين، وحتى بالنسبة لتلك ألاحزاب المعتمدة حديثا. وقال آخرون تحدثوا إلى الوفد أن ألاحزاب القائمة والمرشحين لم يكن لديهم القدرة على معالجة همومهم، لا سيما الاقتصادية منها.

ويبقى من غير الواضح للناخبين ما إذا سيكون للبرلمان الجديد سلطة أكبر مما كان لسابقيه وسط وعود غامضة لدور له أكثر أهمية في عملية المراجعة الدستورية الموعودة. و تدعّم هذه المسائل، بالإضافة إلى الشكوك في شفافية ومصداقية العملية الانتخابية نفسها، لامبالاة الشعب وعدم اهتمامه بها. و لدى الأحزاب السياسية فرصة لتستعيد على الأقل بعض الدعم من خلال التواصل الفعال مع الناخبين وتقديم برامج تعتني مباشرة بانشغالات وتطلعات الناس من أجل الإصلاح خلال فترة الحملة الانتخابية، ولكن التحول الجوهري في رؤية الناس للانتخابات يتطلب أن تتخذ السلطات بسرعة تدابير لزيادة الشفافية في هذه العملية.

ملاحظة الانتخابات : ينوه الوفد بالحكومة الجزائرية على دعوتها لحضور الملاحظين الدوليين من ملامح أوسع مما كانت عليه في الماضي، مثل المنظمات الدولية غير الحكومية، وهذا قد أصبح ممارسة شائعة ودولية وفي منطقة شمال أفريقيا. وهناك عدد من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، وألاحزاب السياسية الذين التقى بهم المعهد الديمقراطي يعتقدون أن وجود ملاحظين أجانب سوف يساعد على تثبيط بعض من التزوير الذي اتسمت به الانتخابات السابقة في الجزائر. وعلى الرغم من أن السلطات قد أشارت إلى أنها تتوقع حضور أكثر من 500 مراقب دولي فإن المعايير وعمليات الاعتماد لم يتم توفيرها حتى آلان.

ومن المفارقات أنه على الرغم من أن الحكومة قد شجعت الملاحظة الدولية، فهي لا تشجع الملاحظة من قبل منظمات المجتمع المدني الجزائري على الرغم من أنها قد توحي بثقة أكبر للناس في العملية الانتخابية. وقد أشار عدد من الخبراء القانونيين المشاركين في العملية إلى أن السلطات، حتى إن لم تمنح تراخيص لمبادرات المجتمع المدني في الملاحظة، أن القانون لا يحظر صراحة عمل مهم مثل هذا. فقد أصبحت الملاحظة من قبل منظمات محلية ممارسة واسعة الانتشار نسبيا في جميع أنحاء العالم. وستجرى الانتخابات في الجزائر بعد شهر واحد فقط من عملية إطلاق ألامم المتحدة لإعلان المبادئ العالمية للملاحظة غير الحزبية والرصد من قبل المنظمات المدنية للانتخابات.[3] ويضع هذا إلاعلان معايير دولية لملاحظة الانتخابات من قبل المواطن وقد تم إعداده من قبل الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات الوطنية (GNDEM) ، والتي تضم 150 مجموعة عضو من 65 بلدا من القارات الخمس.

وفي حين يبدو أن الحكومة الجزائرية تأمل في بناء الثقة في العملية الانتخابية من خلال إنشاء اللجان الوطنية لإلاشراف على الانتخابات ومراقبتها، تواجه هذه الهيئات قضايا جوهرية حول استقلاليتها ومحدوديتها في مهامها. فمثل هذه المسائل تمنعها من تأدية دور المراقب المواطن المستقل حقا في التحقق من مصداقية ونزاهة أي عملية انتخابية.

3 يمكن الحصول على إلاعلان من الموقع www.gndem.org/declaration-of-global-principles

التوصيات

في إطار روح التعاون الدولي والقيم الديمقراطية المشتركة، يقدم الوفد و بكل احترام التوصيات التالية :

1. ينبغي أن تفتح السلطات عملية تثبيت النتائج لمشاركة جميع فئات الملاحظين بما في ذلك الملاحظين المحليين وممثلي ألاحزاب السياسية والملاحظين الدوليين بما فيها عمليات تثبيت النتائج على مستوى الولاية وعلى المستوى الوطني. وحتى وإن كانت هذه عمليات إدارية وإجرائية بحتة تقوم بها السلطات المكلفة بالانتخابات وذلك لان الناس يرون أن هذه المرحلة تشكّل فرصة للتلاعب بألاصوات.

2. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تسمح للمجتمع المدني الجزائري بتنظيم مبادرات تهدف إلى أداء دور الملاحظ للتوازن مع إجراءات الملاحظة من قبل الأحزاب و الإشراف من قبل الدولة . فعلى الحكومة أن تسرّع في توضيح مسار الاعتماد وأن تنشر المعلومة على نطاق واسع في الوقت المناسب. وعند القيام بذلك، يجب على السلطات أن تتحلى بالمرونة لأن الملاحظين المحليين قد يواجهون تحديات عملية في الانتشار ضمن إطار زمني قصير وبخبرة وموارد محدودة.

3. ينبغي على ألاحزاب السياسية والمواطنين أن يغتنموا الفرص الجديدة من أجل تحقيق مزيد من الشفافية من خلال على سبيل المثال حضور عملية فرز ألاصوات وتعليق النتائج في مراكز الاقتراع.

4. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات أن تنشر النصوص التنظيمية الحالية ورفع الغموض عن النصوص إلاجرائية في أسرع وقت ممكن وهذا في إطار شراكة متفتحة مع اللجنتين الوطنيتين لإلاشراف على الانتخابات ومراقبتها. وينبغي نشر القرارات على نطاق واسع لألاحزاب السياسية والسلطات الانتخابية المحلية والجهات الفاعلة ألاخرى. وينبغي إتاحتها وشرحها للناخبين عن طريق إلانترنت ووسائل إلاعلام المطبوعة والتلفزيون والراديو.

5. ينبغي على السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابية توضيح الكيفية المتّبعة لتوزيع المقاعد العائدة للنساء بأسرع وقت و قبل يوم إلاقتراع وهذا من أجل ضمان أنّ النتائج النسبية المنصوص عليها في القانون قد تمّ تحقيقها وبشكل منصف.

6. ينبغي على ألاحزاب السياسية أن تسعى جاهدة لكسب ثقة الناخبين من خلال منصات استجابة وجهود جوارية لتوعية الناخبين وتوسيع مشاركة الشباب والمرأة في الحملات.

للاتصال

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ : في الجزائر, أندرو فاراند, +213-555-994-016 ؛ في واشنطن, باري فريمان, +1-202-728-5482.

الملحق ب

المشاركة حسب المنطقة

الرقم	الدوائر إلانتخابية	عدد الناخبين المسجلين	الناخبين		عدد ألاصوات	
			النسبة	العدد	النسبة	العدد
1	أدرار	190,346	64.77%	123,282	88.20%	108,735
2	الشلف	659,603	41.07%	270,911	79.74%	216,025
3	ألاغواط	225,466	61.17%	137,925	85.63%	118,103
4	أم البواقي	379,503	44.73%	169,736	86.49%	146,813
5	باتنة	587,243	38.62%	226,790	88.64%	201,017
6	بجاية	500,153	25.13%	125,687	89.28%	112,208
7	بسكرة	405,592	48.87%	198,223	83.65%	165,809
8	بشار	190,869	58.59%	111,830	78.46%	87,742
9	البليدة	664,698	40.68%	270,390	73.47%	198,649
10	البويرة	482,897	34.08%	164,559	82.50%	135,767
11	تمنراست	113,325	59.02%	66,888	84.55%	56,552
12	تبسة	413,868	51.08%	211,405	88.03%	186,110
13	تلمسان	634,311	48.45%	307,337	79.90%	245,552
14	تيارت	512,995	54.00%	276,998	82.21%	227,722
15	تيزي وزو	648,854	19.96%	129,497	89.21%	115,518
16	الجزائر	1,811,081	30.94%	560,265	78.90%	442,058
17	الجلفة	476,281	41.61%	198,164	84.10%	166,655
18	جيجل	389,404	43.42%	169,067	82.03%	138,678
19	سطيف	879,390	46.47%	408,637	78.48%	320,684
20	سعيدة	225,736	49.22%	111,117	82.71%	91,910
21	سكيكدة	560,875	48.77%	273,511	79.82%	218,324
22	سيدي بلعباس	440,795	53.56%	236,107	77.28%	182,471
23	عنابة	428,677	50.40%	216,071	75.42%	162,965
24	قالمة	353,947	58.39%	206,658	85.10%	175,857
25	قسنطينة	573,763	39.23%	225,066	75.25%	169,370
26	المدية	520,746	45.62%	237,579	78.19%	185,758
27	مستغانم	441,832	47.54%	210,061	80.62%	169,341
28	المسيلة	553,380	50.34%	278,574	88.34%	246,093
29	معسكر	500,374	49.56%	247,991	79.72%	197,690
30	ورقلة	264,977	45.52%	120,622	86.89%	104,807
31	وهران	1,004,732	44.30%	445,127	74.39%	331,122
32	البيض	166,527	60.96%	101,514	84.94%	86,230

33	إليزي	38,105	22,722	59.63%	19,423	85.48%
34	برج بوعريريج	379,311	195,306	51.49%	169,928	87.01%
35	بومرداس	457,154	156,335	34.20%	120,678	77.19%
36	الطارف	278,333	167,613	60.22%	139,722	83.36%
37	تندوف	67,019	56,063	83.65%	47,971	85.57%
38	تسمسيلت	166,167	83,800	50.43%	68,692	81.97%
39	الوادي	278,397	117,422	42.18%	105,849	90.14%
40	خنشلة	213,202	119,433	56.02%	111,514	93.37%
41	سوق أهراس	299,916	149,784	49.94%	124,648	83.22%
42	تيبازة	397,088	198,383	49.96%	147,222	74.21%
43	ميلة	465,421	209,004	44.91%	178,290	85.30%
44	عين الدفلى	444,810	189,060	42.50%	151,094	79.92%
45	النعامة	122,382	67,509	55.16%	55,170	81.72%
46	عين تموشنت	264,514	153,291	57.95%	119,809	78.16%
47	غرداية	195,982	100,705	51.38%	91,548	90.91%
48	غليزان	385,440	172,616	44.78%	142,658	82.64%
نسبة المشاركة الوطنية		**20,655,481**	**9,196,635**	**44.52%**	**7,506,551**	**81.62%**
المنطقة 1 (باريس)		491,237	61,575	12.53%	56,536	91.82%
المنطقة 2 (مرسيلية)		312,682	45,646	14.60%	41,341	90.57%
المنطقة 3 (تونس)		60,587	18,620	30.73%	16,433	88.25%
المنطقة 4 (واشنطن)		125,854	16,550	13.15%	14,118	85.31%
المجموع الإجمالي		**21,645,841**	**9,339,026**	**43.14%**	**7,634,979**	**81.75%**

مصدر: إعلان 15 مايو 2012 المجلس الدستوري. (الجريدة الرسمية، العدد 32، مايو 26، 2012)

النتائج حسب المنطقة

رمز الولاية	الدائرة إلانتخابية	عدد المقاعد المطلوب شغلها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصل عليها
01	أدرار	5	حزب جبهة التحرير الوطني	2
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			توات الكبرى (قائمة حرة)	1
			جبهة المستقبل	1
02	الشلف	13	حزب جبهة التحرير الوطني	5
			تكتل الجزائر الخضراء	2
			التجمع الوطني الجمهوري	2
			التجمع الوطني الديمقراطي	2
			حزب العمال	2
03	ألاغواط	6	حزب جبهة التحرير الوطني	2
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			الجبهة الوطنية لألاحرار من أجل الوئام	1
			تكتل الجزائر الخضراء	1
			الفرسان	1
04	أم البواقي	8	حزب جبهة التحرير الوطني	8
05	باتنة	14	حزب جبهة التحرير الوطني	8
			التأصيل (قائمة حرة)	2
			التجمع الوطني الديمقراطي	2
			الجبهة الوطنية الجزائرية	2
06	بجاية	12	جبهة القوى الاشتراكية	7
			حزب جبهة التحرير الوطني	3
			التجمع الوطني الديمقراطي	2
07	بسكرة	9	التجمع الوطني الديمقراطي	3
			نور الشباب أ (قائمة حرة)	3
			حزب جبهة التحرير الوطني	3
08	بشار	5	حزب جبهة التحرير الوطني	2
			الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	1
			تكتل الجزائر الخضراء	1
			حركة الانفتاح	1
09	البليدة	13	حزب جبهة التحرير الوطني	7
			الرمز ألاصيل	2
			الجبهة الوطنية الجزائرية	2
			حزب العمال	2
10	البويرة	9	حزب جبهة التحرير الوطني	4
			التجمع الوطني الديمقراطي	3
			جبهة القوى الاشتراكية	2

11	تمنراست	5	حزب جبهة التحرير الوطني	2
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			تكتل الجزائر الخضراء	1
			الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	1
12	تبسة	8	حزب جبهة التحرير الوطني	4
			التجمع الوطني الديمقراطي	2
			تكتل الجزائر الخضراء	2
13	تلمسان	12	حزب جبهة التحرير الوطني	10
			التجمع الوطني الديمقراطي	2
14	تيارت	11	حزب جبهة التحرير الوطني	11
15	تيزي وزو	15	جبهة القوى الاشتراكية	7
			حزب جبهة التحرير الوطني	4
			التجمع الوطني الديمقراطي	3
			حزب العمال	1
16	الجزائر	37	تكتل الجزائر الخضراء	13
			حزب جبهة التحرير الوطني	10
			حزب العمال	7
			جبهة القوى الاشتراكية	4
			التجمع الوطني الديمقراطي	3
17	الجلفة	14	التجمع الوطني الديمقراطي	6
			حزب جبهة التحرير الوطني	6
			تكتل الجزائر الخضراء	2
18	جيجل	8	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	2
			تكتل الجزائر الخضراء	2
			حزب جبهة التحرير الوطني	2
			الجبهة الوطنية الجزائرية	1
			جبهة العدالة والتنمية	1
19	سطيف	19	حزب جبهة التحرير الوطني	8
			تكتل الجزائر الخضراء	5
			التجمع الوطني الديمقراطي	3
			التحالف الوطني الجمهوري	3
20	سعيدة	5	حزب جبهة التحرير الوطني	3
			حزب الفجر الجديد	1
			عهد 54	1
21	سكيكدة	11	حزب جبهة التحرير الوطني	5
			التجمع الوطني الديمقراطي	3
			حزب العمال	2
			جبهة العدالة والتنمية	1
22	سيدي بلعباس	8	حزب جبهة التحرير الوطني	8

23	عنابة	8	حزب جبهة التحرير الوطني	3
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			الجبهة الوطنية الديمقراطية	1
			جبهة العدالة والتنمية	1
			حزب العمال	1
			الحركة الشعبية الجزائرية	1
24	قالمة	6	حزب جبهة التحرير الوطني	2
			الجبهة الوطنية الديمقراطية	2
			الحركة الوطنية لألامل	1
			حزب العمال	1
25	قسنطينة	12	حزب جبهة التحرير الوطني	5
			الجبهة الوطنية الديمقراطية	2
			جبهة العدالة والتنمية	2
			حزب العمال	2
			جبهة القوى الاشتراكية	1
26	المدية	11	حزب جبهة التحرير الوطني	5
			التجمع الجزائري	2
			تكتل الجزائر الخضراء	2
			حزب الشباب	2
27	مستغانم	9	حزب جبهة التحرير الوطني	4
			الجبهة الوطنية الديمقراطية	3
			حزب العمال	2
28	المسيلة	12	تكتل الجزائر الخضراء	3
			حزب جبهة التحرير الوطني	3
			الجبهة الوطنية الديمقراطية	2
			جبهة التغيير	2
			حزب الفجر الجديد	2
29	معسكر	10	حزب جبهة التحرير الوطني	4
			الحركة الشعبية الجزائرية	3
			الجبهة الوطنية الديمقراطية	2
			تكتل الجزائر الخضراء	1
30	ورقلة	7	التجمع الوطني الديمقراطي	1
			تكتل الجزائر الخضراء	1
			الحركة الوطنية لألامل	1
			الحزب الوطني للتضامن والتنمية	1
			حزب الفجر الجديد	1
			حزب الكرامة	1
			حزب جبهة التحرير الوطني	1
31	وهران	18	حزب جبهة التحرير الوطني	12
			التجمع الوطني الديمقراطي	3
			حزب العمال	3

32	البيض	5	التجمع الوطني الديمقراطي	1
			تكتل الجزائر الخضراء	1
			جبهة التغيير	1
			حزب الفجر الجديد	1
			حزب جبهة التحرير الوطني	1
33	إليزي	5	حزب جبهة التحرير الوطني	3
			الحزب الوطني للتضامن والتنمية	1
			عهد 54	1
34	برج بوعريريج	8	حزب جبهة التحرير الوطني	4
			جبهة القوى الاشتراكية	2
			الوحدة (قائمة حرة)	2
35	بومرداس	10	التجمع الوطني الديمقراطي	2
			حزب جبهة التحرير الوطني	3
			جبهة القوى الاشتراكية	3
			الوحدة (قائمة حرة)	1
			جبهة التغيير	1
36	الطارف	5	حزب جبهة التحرير الوطني	2
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			جبهة العدالة والتنمية	1
			حزب العمال	1
37	تندوف	5	حزب جبهة التحرير الوطني	3
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			حزب النور الجزائري	1
38	تسمسيلت	5	التجمع الوطني الديمقراطي	2
			حزب جبهة التحرير الوطني	2
			الحركة الشعبية الجزائرية	1
39	الوادي	8	تكتل الجزائر الخضراء	6
			حزب جبهة التحرير الوطني	2
40	خنشلة	5	الوحدة (قائمة حرة)	3
			حزب النور الجزائري	2
41	سوق أهراس	6	حزب جبهة التحرير الوطني	3
			تكتل الجزائر الخضراء	1
			جبهة العدالة والتنمية	1
			حزب الكرامة	1
42	تيبازة	7	حزب جبهة التحرير الوطني	5
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	1

43	ميلة	10	التجمع الوطني الديمقراطي	3
			حزب جبهة التحرير الوطني	3
			حركة المواطنين ألاحرار	1
			تكتل الجزائر الخضراء	1
			عهد 54	1
			الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	1
44	عين الدفلى	10	حزب جبهة التحرير الوطني	5
			الجبهة الوطنية الجزائرية	3
			الحزب الوطني للتضامن والتنمية	2
45	النعامة	5	حزب جبهة التحرير الوطني	3
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			تكتل الجزائر الخضراء	1
46	عين تموشنت	5	حزب جبهة التحرير الوطني	2
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			تكتل الجزائر الخضراء	1
			آلافاق (قائمة حرة)	1
47	غرداية	5	الوحدة والتداول (قائمة حرة)	1
			التجمع الوطني الديمقراطي	1
			الجبهة الوطنية الجزائرية	1
			الوفاء والتواصل (قائمة حرة)	1
			حزب جبهة التحرير الوطني	1
48	غليزان	10	حزب جبهة التحرير الوطني	6
			تكتل الجزائر الخضراء	2
			الحركة الشعبية الجزائرية	2
الجالية الوطنية بالخارج	المنطقة 1 (باريس)	2	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	1
			حزب جبهة التحرير الوطني	1
	المنطقة 2 (مرسيلية)	2	جبهة المستقبل	1
			حزب جبهة التحرير الوطني	1
	المنطقة 3 (تونس)	2	التجمع الوطني الديمقراطي	1
			حزب جبهة التحرير الوطني	1
	المنطقة 4 (واشنطن)	2	جبهة القوى الاشتراكية	1
			حزب جبهة التحرير الوطني	1
المجموع				**462**

مصدر: إعلان 15 مايو 2012 المجلس الدستوري. (الجريدة الرسمية، العدد 32، مايو 26، 2012)

النتائج وفقا لحزب / قائمة

الرقم	حزب / قائمة	عدد ألاصوات*	نسبة ألاصوات**	المقاعد المتحصل عليها***	نسبة المقاعد المتحصل عليها
1	حزب جبهة التحرير الوطني	1,324,363	17.35%	208	45.02%
2	التجمع الوطني الديمقراطي	524,057	6.86%	68	14.72%
3	تكتل الجزائر الخضراء	475,049	6.22%	49	10.61%
4	جبهة القوى الاشتراكية	188,275	2.47%	27	5.84%
5	حزب العمال	283,585	3.71%	24	5.19%
6	أحرار	671,190	8.79%	18	3.90%
7	الجبهة الوطنية الجزائرية	198,544	2.60%	9	1.95%
8	جبهة العدالة والتنمية	232,676	3.05%	8	1.73%
9	الحركة الشعبية الجزائرية	165,600	2.17%	7	1.52%
10	حزب الفجر الجديد	132,492	1.74%	5	1.08%
11	جبهة التغيير	173,981	2.28%	4	0.87%
12	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	114,372	1.50%	4	0.87%
13	عهد 54	120,201	1.57%	3	0.65%
14	التحالف الوطني الجمهوري	109,331	1.43%	3	0.65%
15	الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية	140,223	1.84%	3	0.65%
16	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	114,481	1.50%	3	0.65%
17	جبهة المستقبل	174,708	2.29%	2	0.43%
18	الحركة الوطنية لألامل	119,253	1.56%	2	0.43%
19	حزب الشباب	102,663	1.34%	2	0.43%
20	حزب الكرامة	129,427	1.70%	2	0.43%
21	حزب النور الجزائري	48,943	0.64%	2	0.43%
22	التجمع الجزائري	117,549	1.54%	2	0.43%
23	التجمع الوطني الجمهوري	114,651	1.50%	2	0.43%
24	الجبهة الوطنية الديمقراطية	101,643	1.33%	1	0.22%
25	الجبهة الوطنية لألاحرار من أجل الوئام	107,833	1.41%	1	0.22%
26	حركة المواطنين ألاحرار	115,631	1.51%	1	0.22%
27	حركة الانفتاح	116,384	1.52%	1	0.22%
28	حزب التجديد الجزائري	111,218	1.46%	1	0.22%
المجموع		**6,328,323**	**82.89%**	**462**	**100.00%**

القائمة	المقاعد المتحصل عليها	نسبة المقاعد المتحصل عليها
الوحدة	3	0.65%
نور الشباب أ	3	0.65%
التأصيل	2	0.43%
أحرار ج	2	0.43%
رمز ألاصيل	2	0.43%
ألافاق	1	0.22%
الفرسان	1	0.22%
الوفاء والتواصل	1	0.22%
الوحدة والتواصل	1	0.22%
الوطنية	1	0.22%
توات الكبرا	1	0.22%
المجموع	**18**	**3.90%**

× وقد تم التحقق من صحة هذه ألارقام من قبل المجلس الدستوري في إعلان له في 15 ماي 2012. بعد ذلك التاريخ، خلال استعراض الإلاستئنافات القانونية اجرى المجلس بعض التغييرات الطفيفة على ألارقام، ولكن لم تنشر قائمة نهائية بعد.

×× وتحسب النسب المئوية من التصويت على أساس خصم مجموع ألاصوات (7634979) بعد استبعاد أوراق إلاقتراع الملغات

××× مصدر: إعلان 15 مايو 2012 للمجلس الدستوري. (الجريدة الرسمية، العدد 32، مايو 26، 2012)

الملحق ج

قائمة بأعضاء الوفد و طاقم المعهد الديموقراطي الوطني

بعثة تقييم مرحلة ما قبل الانتخابات

جيفري إنجلند
المدير المقيم، المغرب والجزائر
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

أنيس غضبان
نائب الرئيس والاتصالات
الجمعية التونسية للصحوة الديمقراطية
تونس

إيرينا حاجي عبديتش
رئيسة المجلس
الرابطة ألاوروبية للضباط الانتخابية
البوسنة و الهرسك

كارول جيمس
عضو
الجمعية التشريعية في كولومبيا البريطانية
كندا

سارة جونسون
مساعد مدير برنامج الديمقراطية
مركز كارتر
الولايات المتحدة

بعثة الملاحظين على المدى الطويل

عباس أبو زيد
لبنان

كاتي داي
كندا

أندرو فاراند
الولايات المتحدة ألامريكية

لوك لبوانت
كندا

فيرا لورانسو
البرتغال

لسلي ريشارد
ترينيداد و طوباغو

كاسبر ويت
هولندا

طاقم المعهد

قاسي كريمة
مسؤولة برامج
المعهد الديموقراطي الوطني

NDI
NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

National Democratic Institute
455 Massachusetts Ave, NW, 8th Floor, Washington, DC 20001-2621
p: 202.728.5500 | www.ndi.org